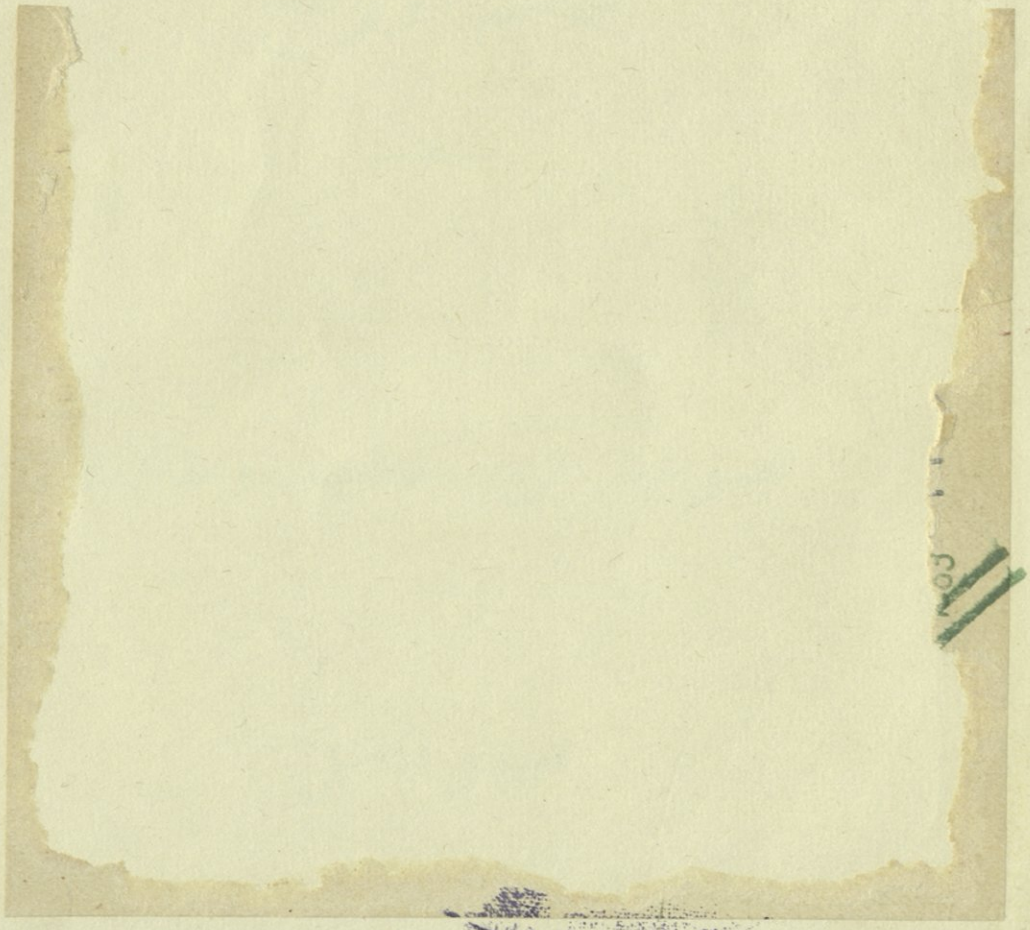

pl. 9

CA
320.95692
G322tqA

تقويم لبنان

تصاميم وبرامج

مجموعة من خطب ومقالات

لموريس الجميل

مطبعة خليفه في ١ ايار سنة ١٩٥٨

يا ضحـــايا بلادي

خطاب القي في عيد العمال في الكتائب اللبنانية ١٩٥٤

ايها المثقفون والعمال والمستخدمون ، يا ضحايا بلادي ،

انكم على الصعيد المادي لا تتغذون تغذية كافية ، ولا تكتسون كســاء وافيا ، ولا تأوون الى مساكن لائقة وانتم على الصعيد الاجتماعي لا تتلقــون العلم الكافي ولا تعالجون علاجا وافيا ولا تحاطون بالضمان الواجب .

وانتم على الصعيد السياسي خاضعون بفعل البؤس لشبه اقطاعيــة طائفية خطرة تتولاها مجموعة من ممتهني السياسة الذين لا هم لهم الا ان يرتفعوا بنسبة ما تخطون .

ومع هذا فاننا نرى ان امكانيات ثروة بلادكم العظيمة متوارية فى اعماق الارض وبينما ترتفع اصوات عالية تنادي باجمل المبادىء الاجتمــاعيــة .

كفانا خطبا فلنعد الى الواقع . فان اجمل العبارات لم تستطــع يوما ان تملأ البطون الفارغة ولا ان تجفف دموع صغارنا ولا ان تفتح ابواب العمل في وجه النشأ .

كفى كذبا .

اين هي ثروتنا ايها السياسيون ،

اين هو خبز اولادنا ايها المسؤولون .

اين هو مستقبل شبابنا ايها القادة .

ماذا فعلتم بنا انتم جميعا يا ملوك هذه الجمهورية ويا اسياد مصائرنا .

مع ان امكاناتنا لا تعد ولا تحصى

فاننا على صعيد الثروة الطبيعية نجد ان المياه تستطيع ان تعيد لنصف مليون هكتار من الارض قيمتها اي الى اكثر بكثير من الخمسة وثلاثين الف هكتار .

وان استثمار القوى الكهربائية يغنينا عن الضرائب ويخلق الصناعات .

هوذا البحر والثروة المتمورة فى اعماقه ، البحر وثروته العائمة وهـذه هي السماء وثروتها الطيرانية ، السماء وثروتها المناخية وهذه الارض وما تشتمل عليه من معادن ،

وهذه هي مواسم الاصطياف والاشتاء

وها هو تاريخنا وما يمكن ان يدره علينا بواسطة السياحة

فمن من يفكر بقيم ثروتنا واستثمارها هنالك ملايين وملايين وملايين وايضا ملايين تتوقع ان تتدفق علينا من غير ما ضابط ولا نهاية تتوقع ان تتدفق دائما وابدا والتي تمنع ايدي المسؤولين عن معيشته تدفقها اليوم على جماعته القائطين البائسين .

لقد تحدثت وخاطبت ودافعت بمختلف اللهجات امام المسؤولين وامام ما يسمونه الشخصيات . ولكن مع الاسف لم اصادف الا ابتسامات تنم اما عن عاطفة صداقة واما عن عاطفة اشفاق ولكنني لم اقع ولا مرة على ايـة بادرة تحقيق .

لماذا ترانا مسمرين فى اماكننا ؟

لماذا ؟ لاننا وبكل بساطة ، نجد الى جانب سوء نية البعض وجهل البعض وعدم تفهم الاخرين ان المسؤولين يكتفون من السياسة العمرانية بمحاولـة سد الثغرات التي تتسع كل يوم اكثر فاكثر باللجوء الى وسائل بليدة او بالانطراح بين ايدي خبراء مزعومين فيقولون لهم انقذونا . او بالاحرى سووا هذه القضية تسوية لا تسيء الينا ولا تزعجنا . كأن الخبراء ليسوا الا قباطنة مكلفين بقيادة السفينة .

واخيرا ، ومع استبعاد سوء النية ، واذا لم نتحدث الا عن القادةالحسني النية ، فاننا نجد انهم يدورون فى فلك الماضي ويناقشون معطيات درسـت وعتقت وعيت وينازلون طواحين الهواء بينما نشاط البلاد اشل ، وبينمـا تتجدد الاشياء ويتجدد التفكير وبينما الحقيقة فى غير اتجاه وبينما يفـرض التجدد منطقا اخر وتفكيرا اخر .

وان بعض الامثلة تكفي لاظهار ارتباك التفكير وعقمه

ان نماذج البلاهة مريعة لمن يريد ان ينظر الى الحقائق .

لنضع اذن حدا لكل الكلام ولندخل فى صميم الواقع الذي يصفع ويصرع.

لن اتحدث اليوم الا عن امثلة اربعة :

عن المصرف الصناعي والزراعي

عن زيادة عدد افراد الجيش بغية الاستعاضة بذلك عن المشاريع الكبرى.

عن النفـــط .

وعن الكهرباء .

اما بما يتعلق بالمصرف الصناعي والزراعي فقد قرروا على ما يبدو خلقه تحت ضغط حاجة منتجينا الى التسليف في هـــذين الحقلـين، ومن غير ان يدرسوا الاسباب التي توجب انشاء مؤسسة واحدة للفرعين هذين .

وسنجد انفسنا امام مهزلة مؤلمة اذ ستوزع بعض الملايين ذات اليمين وذات الشمال ولغير ما سبب .

وسيجد المنتجون انفسهم بعد حين فى حالة اسوأ من الحالة السابقة .

كيف يمكن تقرير انشاء مصرف صناعي وزراعي قبل تقرير السياسة التي يجب ان تتبع .

كيف عند عدم وجود هذه السياسة ممكن ان نحدد الرأسمال اللازم لهذا المصرف ، وكيف يجب ان يعمل المصرف .

وعلى اي اساس يوزع التسليف لاماد طويلة واماد متوسطة واماد قصيرة.

من سيستفيد منه ؟ ولماذا ؟

هل يعلمون فى لبنان ان الاموال الموظفة فى الصناعة تبلغ على اقل تقدير ستمائة مليون ليرة لبنانية .

لماذا يتحدثون عن تسليف يبلغ العشرة الملايين تارة والخمسة عشر مليون تارة ثانية وثمانية واربعين مليون تارة ثالثة .

لماذا لا يستطيع احد ان يقول لنا لماذا ؟

وما الفائدة من منح الصناعيين قروضا اذا كان تأمين الطاقة لهم غير ممكن .

ترى افلا يستهدف هذه القروض الا تحذيرهم موقتا وافساح المجال امامهم لاستهلاك رأس مال اثقلته الديون .

ما هي التدابير العامة المتخذة لتمكينهم من اعادة هذه القروض . ما هي التدابير المتخذة التي تحول دون تجاوز ثمن انتاجنا الاثمان العالمية غير تلك التي تؤمن توازنا مصطنعا بواسطة وسائل مصطنعة .

نعم ان كل ما تقوم به السلطات العامة مصطنع الاسواق الخارجية ليست الا حبرا على ورق .

والرسوم الجمركية انما رسوم اعتباطية .

وها هي هذه السلطات تريد ان تخلق تسليفا صناعيا مصطنعا .

فاذا شكرها الصناعيون اليوم فانهم غدا سيلعنون ، عندما يجدون انهم قد استهلكوا القروض لانتاج ما لا سوق له .

ان المسؤولين لا يرون ويا للاسف ان الصناعة كالزراعة وككل فرع اخر من فروع الاقتصاد تؤلف كلا كاملا لا مندوحه من انسجامه وسائر نشاطات الدولة اذا كان المقصود هو حل المشكلة حلا منطقيا معقولا .

ومرة أخرى فان الفكرة السائدة فكرة اعطاء قروض تختصر بعملية منح موراتوريوم لا تمت بسبب الى الرغبة فى ايجاد حل نهائي للازمة يعني على الاقراض والايفاء .

هذا بما يتعلق فى التسليف الصناعي

اما بما يتعلق بالتسليف الزراعي فانه يثير مجموعة من القضايا العويصة لاسيما بما له صلة منها بتوظيف الاموال بغية ايجاد المياه الصالحة للري فاعمال التنقيب عن المياه كثيرة الاكلاف تثقل عاتق المشروع حتى عندما يسعف الحظ وتتدفق المياه . ولكن غالبا ما تنتهي هذه الاعمال باخفاق تام ...

واخيرا فاذا نحن عالجنا هذه المؤسسة التي تصورتها ادمغة بالغة فى البساطة تنتهي الى ملاحظة الخطر الناجم عن خلط التسليفين الصناعي والتجاري ووضعهما تحت اشراف مؤسسة واحدة .

ان هنالك موضوعين مستقلين لا موضوعا واحدا .

ومنهجين متميزين لا منهجا واحدا .

وتنظيمين متباينين لا تنظيما واحدا

ونوعين من انواع الموظفين مختلفي الكفاءة اختلافا تاما .

اذ لا بد من ايجاد موظفين اختصاصيين لكل فرع من فرعي التسليف هذيـن .

ولا بد من وضع موازنتين تضمن كل واحدة منهما توجيها فريدا خاصا بها وهلم جرا .

كل ذلك بصرف النظر عن غرابة الرأي او انعدام الرأي فى انشاء تسليف خاص قبل وضع سياسة تسليف عامة تسمح باستخدام نشاطاتنا وتوجيهنا توجيها ملائما .

اما انا فانني ارى ان هذه الطريقة المتبعة ستؤدي الى انزال الاضرار بمن يبتغى اسعافهم .

انني ارسل انذار الخطر من ههنا لان البلاد لم تعد تستطيع ان تتحمل تجارب جديدة لاسيما وثقة المواطنين بامتهم قد بلغت حد الاحتضار .

***

واذا ما انتقلنا الان الى المثل الثاني ، مثل الجيش ، فاننا نلاحظ ان الرغبة في تحويل رمز الامة الىملجأ للعاطلين سيؤدي الى نتائج وخيمة لا تحصى ناهيكم بان موازنتنا لا يمكن ان تتحمل مثل هذه الاعباء . اننا لا نتوقف كثيرا عند هذا الحرم المقدس الذي ينبغي للمسؤولين ان يحيطوه بها بجد اكبر .

***

اما المثل الثالث فهو يتعلق بالنفط . ان تفكير قادتنا هنا ايضا لا يزال تفكيرا متقادما . نقضي وقتنا اليوم فى مطالبة الشركة بزيادة حصة الدولة من ارباح النفط ونرى بادىء ذي بدء ان المسؤولين يصطدمون بحرفية نصوص الاتفاقات ويحجمون خشية الاصطدام بشبح المساس بسمعتنا الدولية .

واما الشركات فتبدو وكأنما هي تتفضل فتتصدق علينا .

هذا هو الخطأ . لو كنا نكلف انفسنا اعباء التعمق في درس مشاكلنا لكنا نجد اننا نستطيع الحصول على ما هو اكثر واوفق مما نطالب به ، واننا نستطيع بالاضافة الى ذلك ان نحصل على مكانة اكبر فى عالم الاعمال الدولي .

الاتفاقات المعقودة مع الشركات توجب عليها انشاء مصافي كبيرة فى لبنان فما بالنا نستجدي انشاء مصفاة صغيرة لاجل تأمين حاجات البلاد ونطالب بها وكأنما نطالب بالتصدق علينا لو رجعنا الى نصوص الاتفاقات لوجدنا انها توجب على الشركات انشاء مصاف هامة فى لبنان ، ولتبين لنا ان المسألة تؤلف واجبا على الشركات تجاهنا لا حقا من حقوقها علينا .

ان بين الفوائد المثبتة لحساب لبنان توجد هذه الفائدة التي نحن محرومون منها والتي لو طولب بتحقيقها وحققت لانتجت لنا خيرا لا يقدر .

اذا انشئت المصافي وساهم فى انشائها اللبنانيون ، والشيء ليس امرا عسيرا ومغتربونا لا يمكن ان يرفضوا المساهمة في ارباح النفط ، لعمت عندنا البركات .

انه يكفي لاعطاء فكرة عن النتائج التي تتأتى لنا من انشاء المصافي ان نقدم الارقام الاتية :

ان شركة آ بي سي فى طرابلس تصدر ٧ ملايين ونصف من الاطنان سنويا . ولقد تقاضت ـ ١١٥ شلن ثمنا للطن الواحد فى سنة ١٩٥٠

« ـ ١٢٦ شلن ثمنا للطن الواحد فى سنة ١٩٥١

« ـ ١٠٤ شلن ثمنا للطن الواحد فى سنة ١٩٥٢

وان شركة الارامكو فى صيدا تصدر ١٥ مليون طنا سنويا واذا قابلنا بين سعر النفط الخام المصدر وسعر النفط المصفى نجد فرقا . يمثل سعر عملية التصفية .

لو كان عندنا مصافي لكنا استفدنا من هذا الفرق . وذلك بصرف النظر عن النشاط الذي يحدث فى البلاد وبصرف النظر عن الاستفادة من المنوعات الفرعية والنفايات والغاز وبصرف النظر عن امكانات الصناعات الكيماوية وعن القوة التي يمكن ان تخلقها وبصرف النظر عن الوفر الذي يحصل من استغنائنا عن استيراد سلسلة من المصنوعات كالاسفلت الذي نستعمله لطرقاتنا والبانزين الذي تستهلكه سياراتنا .

هنا نجد الفائدة الصحيحة ونؤمن العمل لشبابنا هنا لا فى استعطائنا بعض النقود من الشركات الكبرى .

فيا ايها المثقفون والعمال والمستخدمون ايها الضحايا .

قد رأيتم على ضوء هذه الامثلة ما هي الامكانات وكم هي بالغة جناية التهاون .

البلاد بلادكم وثروتها ثروتكم . ان عليكم ، وقادتكم يتخلون ، بتصرفاتهم وتهاونهم ، عن مهمة القيادة ، ان تتولوا انتم امر المطالبة بحقوقكم .

احلوا وعيكم محل الجهل السائد ،

افهموا المسؤولين ان الخداع لا يجوز عليكم ، وانكم تعرفون وتريدون تحقيق ما تعرفون .

افهموهم ان الاهمال جريمة وان للشعب فى الديموقراطية ملء الحق فى ان يحاسب وانكم ستحاسبون ضمن نطاق الحق والنظام لا تتكلوا على غير انفسكم ولا تتواكلوا .

اسمعوا صوت انين الجياع واحسوا ارتجاف العراة ، واشعروا مع المحرومين

ان بلادكم غنية وقد كذب من يقول لكم غير ذلك ولا يجوز ان يبقى فيها محروم واحد .

وكل ما تحتاج اليه انما هو شيء من العقل وشيء من التنظيم والجراة على استحياء كنوزها المدفونة .

اذهبوا واملأوا الدنيا مطالبة . طالبوا حيثما وجدتم فى المصانع والمتاجر والنوادي والبيوت والشوارع، طالبوا ، طالبوا فانما هو حقكم وحق بلادكم واخوانكم ما تطالبون به ولا تتحملوا مسؤولية مؤامرة السكوت ليصح فيكم القول المأثور .

وكما تكونون يولى عليكم .

LA PLANIFICATION INTÉGRALE DES EAUX LIBANAISES

Malgré son titre, cet ouvrage n'est pas une étude technique rébarbative.

L'auteur, ayant à son actif plusieurs projets et réalisations, s'adresse au grand public aussi bien qu'aux techniciens pour présenter, à l'appui d'une thèse générale sur la planification de l'économie, un Plan d'une ampleur encore jamais égalée : le **Projet Albert Naccache** de mise en valeur des eaux libanaises, de toutes les eaux du Liban, au profit du Liban même et de tous les pays avoisinants.

Quelles sont les répercussions internationales d'un tel Plan ?

Quelles en peuvent être les conséquences sur l'agriculture, l'industrie, le commerce, les problèmes sociaux, le chômage, l'émigration, le dépeuplement des campagnes ?

Comment le réaliser ?

Quelles sont les raisons des échecs des gouvernements successifs dans leurs velléités de réforme ?

Maurice Gemayel nous le dit en une langue claire et alerte, précise et accessible à tous, sur le ton de la polémique la plus saine, avec pour seul objectif : **le redressement national.**

Un projet qui répond aux préoccupations de tous les Libanais

LA PLANIFICATION INTÉGRALE DES EAUX LIBANAISES

Malgré son titre, cet ouvrage n'est pas une étude technique rébarbative.

L'auteur, ayant à son actif plusieurs projets et réalisations, s'adresse au grand public aussi bien qu'aux techniciens pour présenter, à l'appui d'une thèse générale sur la planification de l'économie, un Plan d'une ampleur encore jamais égalée : le **Projet Albert Naccache** de mise en valeur des eaux libanaises, de toutes les eaux du Liban, au profit du Liban même et de tous les pays avoisinants.

Quelles sont les répercussions internationales d'un tel Plan ?

Quelles en peuvent être les conséquences sur l'agriculture, l'industrie, le commerce, les problèmes sociaux, le chômage, l'émigration, le dépeuplement des campagnes ?

Comment le réaliser ?

Quelles sont les raisons des échecs des gouvernements successifs dans leurs velléités de réforme ?

Maurice Germayel nous le dit en une langue claire et alerte, précise et accessible à tous, sur le ton de la polémique la plus saine, avec pour seul objectif : **le redressement national.**

Un projet qui répond aux préoccupations de tous les Libanais

مهرجان اتحاد العائلات

الخطاب الذي القي في مهرجان طرابلس

المنعقد في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٥٧

الضحية

الضحية هي التلامذة ومن ورائهم العائلة ومن وراء العائلة الامة كسل فجهل فارتجال فتقليد .

تقليد ادى ويؤدي الى برامج منبتقة عن اوضاع غير اوضاعنا ولزمن غير زمننا ونتيجته جهاز مدرسي وانتاج مدرسي لا يتلاءمان مع اوضاع بلادنا .

فتعليم الولد وتربيته وتهذيبه وشهاداته وحسن خلقه كلها لا تكفي وتكون كارثة اذا كان لا يجد لنفسه في حقل الحياة العملية مستقبلا يستوعبه ينمو فيه ويزدهر ويتمكن من انشاء عائلة جديدة يقوي بها المجتمع الوطني .

فتجاه هذه الحقيقة الواضحة الظاهرة لم نر المسؤولين يأتون بحركة تؤدي الى تكييف المدارس وبرامجها وانتاجها مع حاجيات البلاد وامكانياتها الحلابة . لذلك كما قلنا كسل فجهل فارتجال ونضيف فمنفعة للمسؤولين من جهتين سلبيتين :

الاولى : تتوافق مع كسلهم فترفع عنهم مشقة جمع المعلومات والتدقيق فيها ودرسها واستخراج عواملها الرئيسية وتحديدها تحديداً علمياً فنياً اي ترفع عنهم تشخيص الداء تشخيصاً صحيحاً كفيلا بحل صحيح .

الثانية : تتوافق مع بقاء زعامتهم المستندة رأساً الى عوز الشعب للشفاعة والوساطة عن طريق الزعيم .

واذا كان الامر عكس ذلك وكانت برامج المدارس عملية فالمدارس تنتج رجالا عمليين هيأت لهم طبيعة البلاد و امكانيات استغلالها العمل المثمر الذي ينتظرهم وهيأ لهم ايضاً الاستقلال عن وجوب الالتجاء الى الزعيم فتصبح الشهادة الزعيم وتصبح هي مفتاح الاعمال وباب المرتزق واساس النمو والازدهار والبحبوحة والرفاهية والمستقبل الزاهر الضاحك فيصبح الرجل الصالح في المكان الصالح .

اذاً فمشكلة المدارس ليست بالمشكلة الثانوية في حياة الامة بل هي المشكلة الاساسية الرئيسية في حياتها ومستقبلها ويجب ان تحتل المرتبة الاولى في مشاكل الدولة بغية حلها حلا جدياً .

فالمسؤولون تعزيزاً لتركيز زعامتهم وتأمين راحتهم التجاؤا الى الحقل التعليمي التربوي الى القاعدة الرومانية القديمة «فرق تسد» وذلك خلافاً للمبدأ العام الاعلى في الشؤون التربوية التي تجمع ولا تفرق وبهذه الطريقة اوجد المسؤولون نوعاً من المضاربة التجارية بين المدارس على الطائفية الذميمة اذ حوروا الطائفية الدينية الروحية الخلقية الى سياسة انتخابية مادية . فكأن الله عز وجل اصبح يتقاتل مع نفسه على المصالح المادية الحقيرة . !!!

وتعزيزاً ايضاً لتركيز زعامتهم وتأمين راحتهم التجاؤا ايضاً الى مبدأ استعماري حديث وهو «فخار يكسر بعضه» فاحدثوا خلافات وعداوات وتحطيما في مبدأ الوحدة الطبيعية في التعليم والمصلحة المشتركة المتضامنة . فجعلوا بين التلامذة واهلهم وبين المدارس وادارتها والاساتذة والمعلمين حرباً لا هوادة فيها ومكنوا روح العداء في قلوب بعضهم على البعض الاخر . فبدلا من ان يؤدي المسؤولون خدمة عامة اتخذوا من الخدمة العامة اساساً للخلافات والتفرقة وخلافاً في وحدة التعليم وخلافاً بين عناصر المدرسة والمدرسين .

مضاف الى ذلك انهم تهربوا من واجبهم في حقل التربية والتعليم فالخدمة العامة الرئيسية بان تهربوا من واجب تسديد الدين المترتب في ذمة خزينة المجتمع لتأمين مستقبل

البنين بان جعلوا ميزانية الدولة لهذه الجهة قانوناً كالدستور لا يمس متناسين ان ميزانيـة الدولة يجب ان تكيف وفقـاً لمقتضيات الحال وان التوفـير الذي ارادوه في الميزانية بشأن التعليم هو توفير مجـرم يمس مستقبل اولادنا ويضع امام اعينهم مستقبلاً مظلماً ويخلق جواً من التفكك والعداء بين الطوائف والعائلات والمدارس والمعلمين فيحارب بعضهم البعض الاخر وينسون المدين المفلس المسؤول . ولعل مرد ذلك الى ان «القلة بتولد النقار»

فيا ايها السادة لا خلاف طائفي في البلاد ولا تضارب بين مصالح العائلات والمـدارس والاساتذة ولكنها حرب مصطنعة اوجـدها المسؤولون لتأمين راحتهم ومراكزهم فيجب علينا . . . نحن افراد اتحـاد العائلات ونحن ضحية هذه الاوضاع وهذه الطرق وهذه السياسة ان نتضامن ونعمل بجـلد وصلابة لننقذ اعز ما لدينا من مستقبل ظالم ولايجاد روح التآخي والتعاون الصحيح بين جميع طوائفنا والوحدة الطبيعية بين كل العناصر التي لها صلة بالعلم والثقافة والتربية والتهذيب متذكرين ان العـلم وفق بين الد الاعداء. ونزيد ان نتمتع بالعلم في لبنـان وان لا يكون العـلم اداة للتفرقة والعدوان بل وسيلة للوحدة والاخوة .

فعليه يجب على اتحـاد العائلات ان ينظر الى مشكلة المدرسة نظرة اساسية لانه على عاتقه الحرص على النشء مستقبل الغد ، والمحافظة على اساس الامة المبني على العائلة وعلى اعز ما للانسان : بنيه .

نشر في جريدة العمل بتاريخ ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٥٧

UNE ÉCONOMIE SOLIDE ÉGALE UNE ARMÉE FORTE

Aujourd'hui, la sécurité d'une nation dépend non seulement de son potentiel militaire, mais aussi de son potentiel économique.

On ne mobilise plus une armée sans une mobilisation parallèle de l'économie.

Que vaut le Liban économiquement ?

Maurice Gemayel nous le dit, en une langue claire, précise, à la portée de tous, dans

La planification intégrale des eaux libanaises

- **Le projet qui désigne à chaque Libanais un objectif de combat**

UNE ÉCONOMIE SOLIDE
ÉGALE UNE ARMÉE FORTE

Aujourd'hui, la sécurité d'une nation dépend non seulement de son potentiel militaire, mais aussi de son potentiel économique.

On ne mobilise plus une armée sans une mobilisation parallèle de l'économie.

Que vaut le Liban économiquement ?

Maurice Gemayel nous le dit, en une langue claire, précise, à la portée de tous, dans

La planification intégrale
des eaux libanaises

• Le projet qui désigne à chaque Libanais
un objectif de combat

خطاب القي في مهرجان الكتائب

بمناسبة عيد العمال لسنة ١٩٥٤

هل نحن مستقلون ؟

هذا السؤال الذي يراود الخواطر منذ زمن ، يجب ان نطرحه علنا ويجب ان ننتزع من الواقع جوابه .

هل نحن مستقلون ؟

يعني هل نحن ، كدولة ، نعبىء قوانا ونوجه اعمالنا لنستغل امكاناتنا ونجهزها ونرتبها ونوجهها فى سبيل مصلحتنا ؟

لم نكن مستقلين يوم كان الغير يبدّي مصلحته على مصلحتنا ـ بل يهمل او يعرقل او يقتل مصلحتنا لكي تنجح مصلحته وحدها .

اما اليوم فقد انقضت عشر سنوات على رحيل ذاك الاجنبي الذي كان يهمه ان ينفع مصلحته ، وان يبقينا فقراء يستعبدنا بالفقر ـ يتعرف الفرد من بلاد لا تنتج له رزقا ولا ينال الاخر رزقا الا وكأنه قيود . هذا الاجنبي قد رحل ، وجلت جيوشه ـ وصارت عندنا مظاهر الاستقلال كلهـا .

ولكن مصلحتنا كشعب ، وبلاد ، ودولة وامة ما تزال مهملة ـ بل ما تزال معرقلة ـ بل ما تزال مقتولة .

هل نحن مستقلون ؟

اذا كان لهذا السؤال من مجال ومنافسة ، ففي مثل الذكرى التي نحتفل بها ، ذكرى اول ايار ، عيد العمال ورمز نضال العاملين .

ذاك ان من شروط الاستقلال الوطني ، وفي مقدمة شروط الحريات الشخصية ان يتيسر العمل للمواطنين ـ ان يتاح لهم عمل منتج يرزقهم حياة كريمة دون ان يقايضوا بها حريات متأتية من حرياتهم .

فأين هو العمل المنتج ، بعد عشر سنوات من الاستقلال ، اين مجالات العمل ؟ اين مقوماته ؟ واين ، اين هم العاملون الذين يدر عليهم تعبهم وكدهم حيـاة كريمة ؟

اين هو الاستقلال ؟

نحن فى بلد لا يشكو البطالة وحسب ، او الهجرة . بل ان الذين يعملون فيه هم بطالون ايضا ـ بمعنى انهم لا يؤدون عملا منتجـا ولا يعيشون حيـاة كريمة .

هنالك اسباب وشروط لكي يتيسر العمل . اسـباب وشروط لا يمكن ان يحققها احد سوى الدولة .

لكي يتاح تشغيل الايدي العاملة يجب انشاء مصانع . ولانشـاء مصانع يقتضي ، على الاقل ، ايجاد طاقة كهربائية تعمل بواسطتها المصانع . بقطع النظر عما تقتضيه من شروط ثانية .

ولايجاد الطاقة الكهربائية يجب تجهيز القوى المائية واستثمارها . . .

هذا مثل واحد من عشرات ، فماذا عملت الدولة ؟ بل ماذا باشرت ؟ وما هو عذرها ؟ وهي دولة مستقلة ، ليس من قوة غريبة عنها تفرض عليها ان تعمل غير مصلحتها . هذه الدولة لماذا لا تعمل مصلحتها ، يعني مصلحتنا جميعها ؟ ما الذي يمنعها ؟

عندما نرى امكانات لبنان وثرواته ، عندما يؤكد لنا العلم حقائق اشبه بالنوادر والاساطير عما يمكن ان ينتج لنا اذا استغلينا طبيعتنا ـ وعندما نرى ضيق الشعب

وعندما نرى هيئات البـلاد بكاملها تنصح ، وتطالب ، وتضـج ، وتهمدر وتكاد تثور لتحمل الحاكمين على ان يعملوا مصلحة البلاد بما يقتضيه العلم ويسهله ،

وعندما نرى الحاكمين مكتوفي الايدي = لا ينقصهم شيء من عدة العمل ،

نتساءل هل نحن مستقلون ؟ ام ان وراء الستار من يتحكم بنا تحكم الاجنبي قديما ويشغل مصلحته ويقتل مصلحتنا ؟

لا لسنا مستقلين . يعني اننا لا نملك ان نعمل لمصلحتنا .

لا يلزم اجنبي لينقض الاستقلال ـ يكفي المتسلط الاناني .

الواقع ان الذي كان يتحكم بنا حتى فى ايام الجيوش الاجنبية لا يخطر على بال ـ الذي كان يتحكم بنا ، ويقتل مصلحتنا فى سبيل مصلحته ، هم زمرة لا ترون حقيقتهم بأعينكم ، ولا تخطر اسماؤهم ولا وجوههم على بالكم ـ مع انكم تصادفونها كل يوم فى طريقكم ، او تسمعون كل يوم اخبارهم .

لا ، ليسوا الحاكمين المساكين ـ ولا اولئك المساكين الذين تسميهم اقطاعيين .

انما هم زمرة مغلفون بالوقار والقداسة والعلم ، مجبلون بالرصانة ، تتضمخ منهم اعراف القوى والنزاهة ، حول اسمائهم هالات نورانية ـ واذا صادفتموهم فهم المتواضعون اللطيفون الذين لا يطلع من افواههم سوى معسول الكلام .

وراء الاقطاعيين ، وفوق الحاكمين ، اولئك هم المتحكمون الحقيقيون الذين يوجهون مقدرات البلاد ، دون ان يتحملوا مسؤولية ، او يقوموا بوظيفة . الا انهم يملكون قوتين تضعان مفاتيح السلطان بأيديهم = يملكون العلم ، ويملكون المال .

ولكنهم يجمدون المال ـ ويجمدون العلم ـ كما يحبسون مالهم ، ويحبسون علمهم ، يمنعونها عن الغاية الاساسية التي جعل كل لها .

كان صيتهم ، صيت القوة والقداسة والعلم والغنى ، يجعل كلامهم كانه الحكم المنزلة .

هؤلاء لا هم لهم ولا مسعى الا ان يعرقلوا مصلحة البلاد الحقيقية ، لكي تنجح مصالحهم الخاصة . كل ما يريدون ان يمتصوا اموال الناس.

تركوا اساليب العلم ، وقوى المال وما يوفره ذلك كله من غنى وفير مبارك لهم وللبلاد اذا دغموا مصلحتهم بمصلحة البلاد .

تركوا كل شيء واقتنعوا بأن يمصوا القروش مصا ... لا مثل العلق التي تمتص النافل الاسود من دماء الاحياء . يا ليتهم علقا . بل مثل الخطاطيف والغربان . يقتلون الحي ليخطفوا من الجثة نثراتها ويمتصوا ما تيبس من ماويتها .

حكامكم الحقيقيون ليسوا هؤلاء الذين يتصدرون ، ويشرعون ويوقعون .

حكامكم الحقيقيون ما كانوا حتى الاجانب وجيوشهم .

حكامكم الحقيقيون ، الذين يتحكمون بالحاكمين ايا كانوا ، هم اولئك الخطاطيف والغربان الذين يظهرون فى النهار بهيئة العلماء النزهاء الخبراء الاخيار .

حكامكم الحقيقيون الذين يعرقلون مصلحتكم ومصلحة البلاد هم اولئك المقتدون الذين يجمدون مالهم ويجمدون علمهم ، يقبضونهما عن كل نفع وخير .

قلتم العلة من الانتداب .

زال الانتداب ، وجلا المنتدبون ، وبقيت العلة .

قلتم بعد عشر سنوات ، العلة من جماعة الحاكمين .

فقمتم بانقلاب ، وأقلتم الحاكمين ، وبقيت العلة .

العلة يا اخوان هي فى المقتدرين الغربان ، اصحاب العلم والمال ، المتحكمين فى كل العهود .

كل شيء يزول ، وتبقى قدرتهم ليرثوا ارضكم ومن عليها .

لا الاستقلال نفع ــ ولا نفع من بعده الانقــلاب ، ما دام الغربان ممتصو الجثث هم المتحكمون تحت اقنعة العلم والخبرة .

تريدون ان تستقلوا ؟ تريدون ان يثمر انقلابكم ، تريدون ان تتحقق المصلحة التي من اجلها يجب ان يكون لنا استقلال ، ومن اجلـها قمتم بالانقــلاب ؟

تريدون ان يتوفر لكم العمل ، ان تنفسح مجالات العمل لكل فرد منا ، ويتوفر من العمل غنى لكل فرد منا ؟

لا تضيعوا الجهود فى نضال لا طائل تحته .

عليكم بالخطاطيف الغربان

عليكم بالمرسملين بالمال والعلم ، الذين يجمدون المال ويزورون العلم

عليــكم بهم

تحرروا منهم

تضمنون الاستقلال لبلادكم ولافرادكم ولاولادكم من بعدكم .

* * *

ثروات البــلاد جمة

لبنان ، هذا الصغير المساحة ، الضيق المجال ، متهم زورا بالفقر .

هم مزورو العلم من وصموه بهذه التهمة .

ولكنها تهمة زور . تهمة كاذبة .

فى لبنان ثروات وثروات

ثروات هي لكم ، ملككم . ملك كل فرد منكم .

لا ينقص الا أن تهتدوا اليها . وتنفق الدولة مقوماتها الاساسية

بحرنا ثروة

مياهنا ثروة

ترابنا ثروة

وحجارتنا ثروة

مزورو العلم لم يجدوا ما يقولونه عندما فضح موريس الجميل تزويرهم ، الا ان موريس الجميل مهووس

مهووس !

ولكن من اكثر هوسا = موريس الجميل ام العلم الذي يؤيد ، بتجاربه واختباراته ، هوس موريس الجميل ؟

بحرنا ثروة ـ فليكذبوني وليكذبوا الوقائع

ترابنا ثروة ـ فليكذبوني وليكذبوا الوقائع

مياهنا ثروة ـ فليكذبوني وليكذبوا الوقائع

بل اقول اكثر من ذلك

اقول حجارتنا ثروة

فليكذبوني .

ولكنهم يفعلون . لا شيء يوقفهم عن التزوير .

يا اخوان ، نتحدث عن البترول ، وبلدان البترول ، وتتحلب الافواه لذكر الخيرات التي يتيحها البترول .

ولكن لبنان اذا خلا من ابار للبترول ـ ولعله لا يخلو ـ فان فيه حجارة لها مفعول البترول ؟

نعم .

عندنا حجر بترول .

حجر البترول تعرفه الولايات المتحدة ـ وتستثمره الولايات المتحدة

حكومة الولايات المتحدة نشطت لانشاء مصنع يستثمر حجارة البترول ـ يطلع فيها المواد التي تنفع للبوتغاز ويقوم عليها البوتاغاز .

الولايات المتحدة اغنى دولة فى العالم لم تهمل استثمار حجارةالبترول

وحجارة البترول موجودة فى لبنان

عندنا جبل بكامله .

ليس ذنبكم ان جهلتم .

وليس ذنب الدولة .

ولكنه جريمة اولئك العلماء الاعلام لعلهم يعرفون ، ويكتمون ـ او انهم لو لم يجمدوا علمهم لعرفوا .

ولكنهم لن يرشدوا الى هذه الثروة الجديدة .

لن يفعلوا .

اقول حجارة البترول موجودة فى لبنان ـ فيها جبل. هذا حجر منها

تريدون ان تعرفوا كيف يطلع منه الغاز اللاهب

لا اقوم بسحر او سيمياء .

هوذا مهندس سيقدم لكم التجربة . تفضل .

هذا هو حجر البترول .

يعني هذا هو احدى الثروات المهملة المهدورة فى لبنان .

لا ينتظر سوى مليون ليرة لاقامة مصنع يستثمر ويوفر للبلاد غنى جديدا .

ولكن القرصان بالمرصاد . مزورو العلم واقفون بالمرصاد .

سيمنعون كل ثروة تنهمر على البلاد .

سيقضون على كل شيء .

سيزورون العلم .

يا اخـوان ،

لكي يثمر نضالكم ليس امامكم سوى غاية وحيدة .

زيحوا من طريق التقدم والعمل هؤلاء الخطاطيف الغربان ، مزوري العـلم ، مجمدي المال .

هذا هو النضال الوحيد المجدي .

نشرت في جريدة العمل بتاريخ ١١ ايار سنة ١٩٥٤

القضية الكهربائية في لبنـــان

حديث القي من محطة الاذاعة اللبنانية

بتاريخ ١٨ شباط سنة ١٩٥٥

انها ازمة خطرة ،

ومشكلة معقدة ،

وكارثة وطنية هائلة !

انها ازمة الكهرباء تهدد البلد باقتصاده الكامل ، وهي منتظرة منذ زمن بعيد وستبقى امامنا واقفة جامدة ما دمنا نعالجها بأساليب غريبة عن الفن والعلم .

٦٥٠ مليون ليرة لبنانية تقريبا مجمدة فى الصناعة الوطنية .

٣٠ الف عامل تقريبا يعملون فى دور هذه الصناعة .

٣٥٠ الف ليرة لبنانية تقريبا تكون الخسـائر الرئيسية يوميا فى الحقل الصناعي وحده اذا لم نعمد الى تدبير مباشر لاتقاء الخطر الداهم ، خطر انقطاع التيار الكهربائي الذي لا مفر منه .

ان ازمتنا اليوم ازمة جزرية اضعها امامكم بحقيقتها لنتعاون جميعا على ايجاد حل يؤمن البقاء او الاستمرار ، حل بعيد عن الارتجال واستهواء الشعور ، حل مبني على الواقع والمنطق ... لا أثر فيه لعاطفة او تهوس.

ان ازمتنا اليوم تتألف من خمسة عناصر كل منها كارثة بحد ذاته:

فالعنصر الاول هو ما اسميه بالازمة فوق الاعتيادية او ازمة الازمة.

اما العنصر الثاني فهو النقص الذي نعانيه من جراء عدم امـكان مصلحة الكهرباء تأمين حاجة المشتركين الحاليين فقط .

اما عدم امكان تنفيذ الطلبات الحالية التي لا تزال نائمة فهو يؤلف العنصر الثالث من الازمة .

وما العنصر الرابع الا العجز عن امكان تأمين الحاجات المستقبلة حيث استهلاك الكهرباء بارتفاع مستمر وحيث ازدياد الحاجة الى الكهرباء اقنوم من اقانيم الحضارة والرقي فى الحياة ، فالكهرباء كالمال ، كالعملة ، كلما كثرت بين ايدي الناس ازداد المواطنون شعورا بالرفاهية والسعادة والاطمئنان .

وهناك العنصر الخامس وهو المتعلق بتأمين الحاجات غير المنتظرة ، موقتة كانت ام دائمة ، كأعمال مشروع الليطاني او انشاء مصانع كبرى للكيمياء وغيرها ، لآماد محددة او طويلة ، حيث لا يوجد برنامج انشائي لتلبية الاستهلاك المتصاعد .

ان نقطة الانطلاق فى هذه المشكلة كانت منذ عام ١٩٣٢ حيث لم تعمد شركة مسؤولة عن هذا الامر الحيوي الى اضافة اي محرك او آلة ضرورية لزيادة الطاقة بل كانت تكتفي بالترقيع الموقت لثوب مهلهل بانتظار الفرج يأتي من السماء او من وراء الغيم اللهم الا اربعة محركات انتجت ١٦٠٠ كيلوات .

وهكذا فقد ورثت البلاد عبئا ثقيلا يمكن تلخيصه بما يلي :

اولا : المصلحة تعجز عن تلبية المشتركين الجدد وخاصة دور الصناعات المستحدثة .

ثانيا : ان الآلات الموجودة الآن تحت تصرف مصلحة الكهرباء اصبحت مرهقة ارهاقا لا يسمح به الفن الصحيح بعد هذا الاستهلاك التصاعدي الذي جعل هذه المحركات تحت الخطر الدائم الذي ينذرها فى كل لحظة بالتوقف والعجز عن انتاج القوة اللازمة للاستهلاك الحالي ، ومن هنا كانت انقطاعات التيار المتواصلة وخاصة فى فصل الشح فى المياه .

ثالثا : ان هذه الآلات القديمة المرهقة تكلف المصلحة تصليحا وترميما مصاريف باهظة مما يزيد فى سعر الكلفة للطاقة المستهلكة بقطع النظر عن اسعار البترول .

رابعا : لا يوجد منهاج مدروس لانشاءات متواصلة تسمح بتلبية الاستهلاك المتصاعد من قديم وجديد .

هذا هو الارث الذي رزحت تحته البلاد والذي يتطلب انشاءات واسعة لسد الفراغ ، فراغ الانشاء الكافي ، النـاتج عن عدم التجديد والاضافة منذ عام ١٩٣٢ حتى اليوم .

اما ونحن امام هذا الواقع المؤلم فلا يسعنا مطلقا اتباع سيـاسة « ماشي الحال » ولا يسعنا ابدا ان نلعب بالنار ، بمصير ثروة البلاد ، بل لا بد لنا من معالجة القضية معالجة فعالة جزرية لنتجنب الكارثة عاجلا او آجلا . . . وان مثل هذا الامر يعود بالدرجة الاولى الى الرجال السياسيين المسؤولين عن مقدرات الامة والذين من حقهم وحدهم ان يقرروا السياسة الاقتصادية العامة وما اظنها كلها تقوم على اقوى من الكهرباء اساسا ، ولذلك فالسياسة الكهربائية تفرض الاتصال بجميع النواحي الاقتصادية فى لبنان من صناعة وزراعة الى غيرها ، فلا يمكن مطلقا لفني ان يدعي امكان حل الازمة نهائيا دون الاخذ بعين الاعتبار وجهات النظر حول السياسة الاقتصادية العامة وهي ، هي التي تقرر تقوية ناحية معينة على ناحية اخرى . . . والتوجيه الاقتصادي هو من اولى مهام السياسة وما على الفن ، عندئذ ، الا ايجاد الوسائل التطبيقية لتنفيذ السياسة الاقتصادية الوطنيـة .

واذا اردنا دراسة مثل هذه السياسة قبل ان نجد العلاج الموقت لحصر الازمة ومنعها من التطور الخطر فاننا سنبقى نتخبط فيه. وان اول ما يصادفنا حينئذ هو مداهمة الوقت لنا حيث نضطر صاغرين لاختيار اهون الشرين والاستسلام الى الشركات والتجار يفرضون السعر الذي يريدون ، فنأخذه شاكرين ، والحراب فى ظهورنا ، لان زيادة الكلفة والاسعار لا توازي ابدا الخطر القاتل الذي نتعرض له اقتصاديا واجتماعيا ومنزليا.

اما تقرير هذه السياسة ودراستها دراسة وافية كاملة ليس بالامر الهين البسيط ، والوقت لا قيمة له فى مثل هذه الحال امام اشباعها درسا وتعمقا ، جدالا ومناقشة ، اذ لا بد من بروز نظريات مختلفة تقوم على اسس متباينة . . . فمن اجل تقريب هذه النظريات وتقرير السياسة المثلى ، ومن اجل تكليف الفنيين بايجاد الحلول التطبيقية ثم عقد العقود واجراء المناقصات بعد الاتصال بالشركات والتجار من اجل انتظار استلام المعدات المطلوبة لا يجـوز ابدا ، بل هو اجرام هائل ، ان نترك البـلاد تتعثر وتسير القهقرى بانتظار اقرار وتنفيذ مثل هذه السياسة .

٣٥٠ الف ليرة لبنانية تكون الخسارة اليومية فى الحقل الصناعي وحده دون بقية الحقول .

٣٠ الف عامل يتعطلون عن العمل فى دور هذه الصناعات فقط ، فهل يجوز والحالة هذه ان نناقش ونقتل الوقت دون ان يتراقص هذان الرقمان الهائلان المخيفان امام اعيننا ؟ هل يجوز ان نطالب بجلد الدب قبل الحصول على الدب نفسه ؟

ولذلك ، ولجميع ما تقدم ، نظرت الى مشروع مديرية الشؤون المالية والكهربائية نظرتي الى تدبير انقاذي سريع وليس جزريا ... فلا يمكن والحالة هذه اعتباره مشروع تعرفة لان التعرفة بالاصل هي الحجر الاساسي فى بناء الهيكل الكهربائي للبلاد وهي عنصر دقيق جدا يؤلف ركنا اساسيا فى الاقتصاد العام وهي وسيلة تنفيذية لسياسة كهربائية موجهة .

فالتعرفة لم تكن يوما لتأمين دخل وارباح ، كما انها لا تعني توزيع الكلفة بين المستهلكين على اساس المنفعة المخمنة تجاريا والتي يجنونها من استعمالهم الطاقة ، وهي ليست توزيع الكلفة بين المستهلكين ايضا على اساس الفقر والغنى .

ولكن التعرفة هي عماد السياسة الكهربائية فى البلاد ، ولا يمكن امامها الا تصنيف المستهلكين والاستهلاك نفسه الى اقصى حدود التصنيف حيث ينظر الى معدل الانتاج خارجا وداخلا ومعدل البذل فى سبيل الاقتصاد العام ومعدل الاستفادة الجماعية والفردية ، كل ذلك بمنظار الجهاز الاقتصادي الوطني الشامل ؛ والتعرفة فى عصرنا الحالي هي من الوسائل الرئيسية الفعالة ، كالنقد والتسليف والتربية ، لتوجيه السياسة الاقتصادية الوطنية وتوزيع النشاط فى مختلف الميادين والمجالات .

والتعرفة ليست رقما خياليا مبنيا على اسس موضعية حالية ، التعرفة ليست رقما جامدا بل هي رقم يوضع بالاستناد الى الحالة الاقتصادية والفنية والمالية والاجتماعية ولا يمكن تحديدها بالنسبة لظرف طارىء بل هي خاضعة ابدا للاستعمال الدائم .

ان بامكان التعرفة ان تكون من العوامل الرئيسية فتوزع النشاط الصناعي وغيره فى مختلف انحاء البلاد وبامكانها اجتذاب هذه الصناعات وحصرها فى مركز واحد ، كما حدث مؤخرا ، عندما رأينا الصناعات التي كانت فى جونية مثلا قد انتقلت الى بيروت، ولهذا نرى ان ٨٠ بالمائة تقريبا من صناعات لبنان قد اصبحت فى العاصمة وغادرت بقية المناطق طمعا بتسهيلات من اهمها التعرفة الكهربائية المخفضة .

وفي هذه القضية بالذات ، قضية مصلحة الكهرباء ، هناك ثلاث قضايا لا يمكن تجاهلها ابدا .

فالعامل اللبناني كان يتقاضى اجرا شهريا يعادل ثمن ستين كيلوات فكان مضطرا للتقتير فى الكهرباء بينما اصبح اليوم يتقاضى ما يعادل الالف كيلوات شهريا فصار بامكانه استهلاك الكهرباء اضعافا .

واستعمال المكواة بقوة الف شمعة ، هذه الآلة البسيطة ، يكلف المصلحة تجميد الف ومائتان ليرة لبنانية فى محطات الانتاج وشبكات التوزيع .

وسعر النحاس ، وهو المادة العامة والاساسية للاوائل والتجهيزات الكهربائية ، فقد كان ثمن الكيلوات الواحد عام ١٩٣٦ يعادل كيلو نحاس بينما اصبح اليوم ثمن الكيلوات لا يشتري الا ٤٠ غراما فقط .

وهذا ما دعا اكثر الشركات الكهربائية الخاصة لتسعى للخلاص من امتيازاتها اذ لا تستطيع تنفيذ دفتر شروطها الذي نظم يوم كانت الكهرباء وسيلة انارة فقط بينما اصبحت اليوم وسيلة ضرورية للحياة اليومية فى جميع الحقول... وهكذا ازدادت الازمة ، وتعقدت المشكلة ، فتوجب على اصحاب الشركة الاسراع بتوظيف اموال جديدة بصورة تصاعدية مستمرة لا تتناسب وامكاناتهم المادية وذلك استتباعا لاوضاع الكهرباء فى البلاد ، وهذا ما يختلف وحال الشركات التجارية الاخرى حيث يرى الرأسمالي امكاناته المادية تقضي عليها بالمساهمة فيها والابتعاد عن الشركات الكهربائية المقيدة بتلبية جميع طلبات المستهلكين المتزايدة وفقا لدفاتر امتيازها .

ومن المعلوم بان الكهرباء لا يمكن تخزينها للاستفادة من عمل المحركات اثناء عدم استهلاك الطاقة ، وكذلك سياسة الانتاج وسياسة التوظيف وسياسة الاستهلاك التي لها تأثير مباشر على سعر الانتاج ، فجميع هذه الامور تتعلق بالتعرفة اثناء دراستها وهذا ما خلا منه مشروع مصلحة المراقبة المتعلق بتدابير موقتة محدودة لمدة خمس سنوات فقط فلا يمكن والحالة هذه تسمية هذا المشروع بمشروع تعرفة مطلقا بل هو مجرد مشروع انشائي بشقيه : التمويلي والانفاقي .

واستنادا على ذلك رفضنا قبوله كمشروع تعرفة .

اجل ان هذه القضية حيوية لا يمكن معالجتها بعاطفة مرتجلة لان قضية الكهرباء او ازمتها الحادة ليست بقضية فنية فحسب بل هي ازمة سياسية اقتصادية اجتماعية تتعلق بجذور القضية الوطنية ، فالوطن فى كفة ، والمسؤولون ، حكوميين وشعبيين ، فى كفة اخرى ، فاما ان نعمد الى ترجيح كفة الوطن باعلان الحقائق بجرأة تامة دون مواربة او خوف واما ان نسير فرديين ومصلحيين فتشيل كفة الوطن وترجح كفتنا وعندها الطامة الكبرى .

ان الوقت لا يجيز اثارة النزعات المختلفة ، فالحقيقة واضحة بينة والظرف لا يسمح بالانتظار ، وموعد الاستحقاق ، موعد الاداء ، لا يقبل تأجيلا وتسويفا .

ان القواعد والقوانين الطبيعية والاقتصادية لا ترحم ولا تلين عندما يأتي دورها فى العمل ، فعسى ان لا تسبقنا الحوادث وان لا تضيع صرخاتنا كما ضاعت بالامس يوم صرخنا خائفين متخوفين على المياه اللبنانية وخاصة مياه الليطاني والحاصباني ، وها ان المشاريع التي تعد فى الخارج قد اصبحت تنذر البلاد بشر مستطير .

اننا نطالب المسؤولين الحكوميين بايجاد هيئة مسؤولة من كبار رجالات البلاد غير الموظفين للاشراف على السياسة الكهربائية الكاملة .

اننا نطالب المسؤولين الحكوميين والشعبيين ان يعمدوا حاليا وبأسرع ما يمكن الى تصميم شامل للسياسة الكهربائية فى البلاد وتوحيدها والعمل على تنفيذها قبل فوات الاوان .

اننا نطالب زعماء البلاد رسميين وشعبيين بتوجيه جهودهم الى مثل هذا العمل قبل اضاعة الوقت فى مناقشة تدابير موقتة ومستعجلة تقتضيها حالة البلاد الآنية .

اننا نهيب بنواب الامة ان يعملوا على ايجاد السياسة الكهربائية الموحدة ليصبح لدينا برنامج واضح وتعرفة تسمح بتنفيذ هذه السياسة وذلك قبل اللجوء الى الخبراء الفنيين الذين عليهم عندئذ اخراج الفكرة الى حيز التحقيق والتنفيذ

وختاما اوجز القضية بكلمات :

امامنا اليوم ارقام تتكلم :

مئات ملايين الليرات اللبنانية وعشرات آلاف العمال اللبنانيين مهددة بالضياع والتعطل .

وامامنا واقع لا يمكن نكرانه مطلقا وهو الانقطاع الفجائي الدائم للتيار الكهربائي فالصناعة والمصعد والتراموي والانارة والخدمات المنزلية وغيرها تقف وتصبح فى خبر كان .

وتجاه هاتين المشكلتين الهائلتين اللتين تتطلبان حلا مباشرا وسريعا علينا تجنيد جميع قوى الوطن لايجاد حل نهائي دائم للازمة الكهربائية قبل ان نصل الى حالة اعقد واخطر من ازمتنا الحاضرة وعلينا ان لا نضيع الوقت بمناقشة تدابير موقتة وجزئية لان هذه التدابير تجيء دائما ناقصة بحكم جزئيتها .

والان اعلن بانني استفدت من هذا الظرف لالفت نظركم الى ضرورة العمل على اقرار السياسة الكهربائية الصحيحة حيث تكون الحل النهائي الوحيد للازمة التي نعانيها .

وقد اعذر من انذر .

نشرت في جريدة الحياة بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٥
وفي جريدة الديار في ٢٠ شباط ١٩٥٥

CONSULTATION DONNÉE PAR Me. MAURICE GEMAYEL AU SYNDICAT DES PROPRIETAIRES DES FABRIQUES DE TISSAGE MECANIQUE AU LIBAN, SUR LE PROBLEME DE L'ENERGIE ELECTRIQUE

Monsieur GABRIEL BADARO
PRESIDENT DU SYNDICAT DES PROPRIETAIRES
DES FABRIQUES DE TISSAGE MECANIQUE AU LIBAN
En Ville

Monsieur le Président,

Suite à la décision prise par votre Syndicat en date du 7 courant, j'ai l'honneur de vous donner ci-dessous mon opinion sur la solution à donner au problème électrique envisagée par l'arrêté No. 1843 du 27 déc. 1951.

Latente dès les débuts de 1940, la crise de l'énergie électrique a éclaté en 1946 et, depuis, n'a cessé de s'aggraver; par moments même, son acuité a provoqué des réactions dont l'ampleur et le caractère variaient selon le secteur affecté.

Sous la pression de ces réactions, notamment de celle de l'Industrie Libanaise, quelques-uns de nos gouvernants et spécialement certains ministres de l'Economie Nationale se sont penchés sur ce problème, mais en vain.

En effet, comme à chaque fois qu'un problème sérieux se posait à elles et dont la solution leur réclamait un effort étranger à la confortable méthode des acrobaties politiques, les autorités recevaient les doléances provoquées par le problème de l'électricité non sans un certain agacement ; importunées par ce genre de questions, elles ne prêtaient aux intéressés qu'une oreille distraite, montrant les signes extérieurs de l'impatience.

La conséquence de cet état d'esprit se traduisait par des mesures hâtivement ordonnées, inspirées par le désir de se décharger aussi bien du rôle primordial de décision incombant aux dirigeants que de celui secondaire relevant des spécialistes et techniciens, et ce sur le double terrain du diagnostic du mal et du choix du remède.

Telle est la raison fondamentale de l'échec rencontré jusqu'ici dans ce domaine.

En attendant et grâce à l'indifférence paresseuse, voire bienveillante des services responsables, le mal avait continué à cheminer ; les derniers jours qui viennent de s'écouler l'ont vu atteindre un degré d'acuité tel que les autorités s'en sont émues d'abord légèrement, puis assez sérieusement devant les proportions inquiétantes qu'il prenait.

Malheureusement leur réaction n'a pas été différente de celle ci-dessus rappelée : ainsi est née la mesure objet de l'arrêté No. 1843 du 27 décembre 1951.

Cette décision présente tous les caractères d'une mesure hâtivement adoptée dans le but de réunir les éléments qui sont censés permettre la solution d'un problème vaguement pressenti en certaines de ses extériorisations seulement.

Déficience de base qui devait nécessairement provoquer les défauts, objet des critiques ci-après :

L'arrêté No. 1843 omet de définir le problème de l'énergie électrique.

Aussi, de sa conception véritable qui est celle de la crise d'un facteur de base dans l'économie nationale et son orientation, ce problème est-il ramené à la conception d'un simple conflit localisé dans l'un des symptômes, pour ainsi dire cliniques, de cette crise, savoir le prix de revient et dans un autre aspect d'ordre social, savoir la proportion des salariés étrangers.

De cette erreur de conception devait nécessairement découler une seconde conséquence, non moins déficiente, savoir qu'à la Commission qu'il a créée l'arrêté No. 1843 a confié une mission incohérente, non pertinente et non concluante.

a) incohérente, car elle réunit dans une même mission deux questions non seulement de nature différente, mais relevant de deux ordres d'idées différents et tendant à la solution de deux conflits indépendants l'un de l'autre.

En effet, la question du prix de revient du courant électrique est étrangère à celle sociale du travail des étrangers au Liban.

La conséquence de cette incohérence est d'avoir créé une commission hétéroclite composée d'éléments disparates qui sont étrangers à leurs techniques respectives et qui ne se peuvent être mutuellement d'aucun appoint.

Le résultat pratique est de rendre le spécialiste des questions sociales par exemple responsable des conclusions du technicien électrique et ce dernier de celles de l'économiste : la responsabilité de chacun des membres de cette Commission se trouve ainsi noyée.

Et ce résultat, suffisamment grave en lui-même, se trouve aggravé par la délégation de pouvoirs donnée à la Commission pour déterminer de nouvelles missions et nommer de nouveaux experts.

Ce qui s'appelle proprement un bon débarras.

b) non pertinente, car pour aboutir à un résultat quelconque, il faut que la mission assignée à la Commission consiste à rechercher des faits pertinents.

Qui a la pratique des tribunaux sait de combien de précautions s'entoure le juge avant d'autoriser une mesure d'instruction, expertise ou enquête testimoniale, et l'intérêt majeur que l'articulation des faits à établir présente pour les parties.

Or, et spécialement en ce qui concerne le prix de revient (encore faut-il qu'il existe un prix de revient en matière électrique) l'on sait pertinemment qu'il n'existe pas un prix de revient figé et permanent, mais une courbe de ce prix elle-même commandée par certains facteurs permanents et par d'autres essentiellement variables.

Cela est d'autant plus vrai que nous nous trouvons en présence de ce qu'il est convenu d'appeler un «complexe électrique».

En effet, il s'agit bien d'un complexe car :

1) les sources de production sont de natures différentes, ce qui pose le problème de la combinaison hydraulique et thermique avec ses oscillations en saison sèche et en saison humide et ses variations entre années sèches et années humides.

2) les sources de production ne sont pas situées au même endroit et cela pose le problème du transport et de la distribution.

3) ces sources et ces moyens de transport et de distribution ne sont pas détenus par les mêmes personnes, ce qui pose le problème des rapports de ces personnes entre elles.

4) la consommation n'étant pas la même à toutes les heures de la journée, elle pose donc le problème des heures creuses, des heures normales et des heures de pointe ainsi que de la valeur-utilité et de la hiérarchie des besoins à satisfaire.

Sans qu'il soit besoin d'insister davantage, il appert de ce qui précède que la mission assignée à la Commission n'est point pertinente.

c) non concluante enfin car, à les supposer réunis, les éléments que cette Commission doit rechercher ne seraient nullement concluants pour la solution de la crise.

En effet, le problème n'est pas dans la connaissance du prix de revient, mais dans sa détermination laquelle dépend :

— d'abord d'une politique générale de distribution de l'énergie électrique et des principes qui doivent y présider.

— ensuite des experts qui auront à agir dans la limite de ces principes et conformément aux directives pratiques qui en découlent.

En conséquence et en admettant qu'il soit possible de les réunir, les renseignements dont est chargée la Commission ne seraient pas concluants pour la solution de la crise.

Aussi bien, et sans qu'il puisse s'agir de mettre en question la personnalité des honorables membres de la Commission, nous croyons devoir conclure à la nécessité de rejeter le principe même de cette Commission et de réclamer la création immédiate d'un **Conseil Supérieur de l'Energie Electrique au Liban.**

Y figureraient les représentants des Chambres de chacune des Corporations Professionnelles ainsi qu'un représentant de l'Etat, le tout sous la présidence d'un grand industriel désigné par ses pairs, étant certain que l'industrie est le secteur le plus affecté en la matière.

Ce Conseil aura notamment à suggérer au ministre de l'Economie Nationale et à celui des Travaux Publics la politique électrique à suivre.

Il résulte de ce qui précède qu'il ne s'agit pas en l'occurence d'un conflit à dissiper existant entre la **Société d'Electricité** et ses usagers, mais d'un problème de politique économique à résoudre.

Et c'est après avoir décidé de cette politique à suivre qu'il sera possible de se retourner vers la Société d'Electricité, de lui proposer l'acceptation et l exécution de cette politique et, en cas d'abstention de sa part, de prendre telle mesure qui sera jugée à la convenance des intérêts du pays.

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'assurance de ma considération distinguée.

Beyrouth, le 7 Janvier 1951

MAURICE GEMAYEL

CONSULTATION DONNÉE EN LA FORME D'UN PROCES-VERBAL D'UNE REUNION DE L'ASSEMBLÉE GENERALE DE L'ASSOCIATION DES INDUSTRIELS PAR Me. MAURICE GEMAYEL A LA DEMANDE DE M. PHILIPPE TAMER, PRESIDENT DE LA DITE ASSOCIATION

Monsieur PHILIPPE TAMER
PRESIDENT DE L'ASSOCIATION DES INDUSTRIELS
En Ville

Monsieur le Président,

En réponse à votre désir, j'ai l'honneur de vous donner ci-dessous mon opinion concernant la revendication de base que devrait formuler votre association aux Pouvoirs Publics, revendication dont la satisfaction est de nature à tarir la principale source des problèmes auxquels vous vous heurtez.

La rédaction de cette consultation revêt la forme d'un projet de résolution, accompagné d'un exposé de motifs, à soumettre à la décision de votre prochaine Assemblée Générale.

Maurice GEMAYEL

Messieurs,

Considérant l'état pénible dans lequel se débat l'Economie Libanaise,

Qu'un tel état est de nature à faciliter l'érosion des assises mêmes du pays,

Soit par les différents courants idéologiques antagonistes qui se disputent la primauté sur ce territoire,

Soit par les différentes tendances nationalistes ou confessionnalistes qui sollicitent une révision des statuts mêmes de la Nation.

Considérant qu'un effondrement de l'Economie Libanaise entraînerait des conséquences capitales pour le Pays en dehors des questions éco-

nomiques elles-mêmes.

Considérant par ailleurs que l'économie d'un pays forme un tout solidaire en ses divers éléments,

Que la marche d'un secteur conditionne le succès ou l'échec des autres.

Qu'à l'heure présente l'interdépendance des secteurs peut être énoncée sous forme d'un principe rigoureux.

Considérant qu'abandonnées à elles-mêmes, ces diverses catégories d'intéressés, pressées par des évènements immédiats et négligeant leur solidarité finale entre elles, apparaissent dans leurs doléances en antagonistes, paralysant ainsi toute action efficace de la part des Pouvoirs Publics déroutés par des oppositions de détail, généralement dues à une position du problème sur un tout autre terrain que celui qui en permet la solution vraie.

Considérant enfin la mouvance continuelle des facteurs qui président aux phénomènes économiques ainsi qu'à leur infinie variété.

1° — Les découvertes et les progrès formant de véritables conquêtes de la Science et parfois révolutionnant le monde économique.

2° — Les changements dans la conjoncture mondiale et leurs répercussions dans chaque pays, à cause de l'interdépendance croissante des peuples et des nations.

3° — Les transformations à l'extérieur même du pays, soit du chef de facteurs internes, soit du chef de facteurs extérieurs.

Considérant que la rapidité à percevoir ces variations permet seule les prévisions utiles à l'action efficace.

Que seul le groupe intéressé est prémuni **pour percevoir à temps.**

Qu'en conséquence une saine conception doit permettre aux intéressés de faire valoir leurs desideratas avant leur écrasement par suite de la marche inéluctable des évènements et des conséquences inexorables des lois économiques.

Que la bonne volonté extrême des pouvoirs publics ne peut remplacer ou suppléer à l'absence du groupe intéressé ou se substituer à celui-ci.

Que les multiples expériences du passé même du Liban le prouvent abondamment sans avoir besoin de recourir aux expériences subies ailleurs.

Considérant donc que pour permettre une action gouvernementale féconde tenant compte de la solidarité des secteurs à l'échelle nationale et de l'incidence finale des mesures, il y a lieu de permettre aux pouvoirs publics d'utiliser au maximum la meilleure des antennes en la matière, à savoir les groupes intéressés.

Que pour pouvoir utiliser rationnellement ces groupes intéressés, la méthode scientifique qui s'impose exige que les différents secteurs de l'Economie Libanaise soient régis par une organisation harmonieuse embrassant tous les éléments intéressés.

Qu'à défaut de cette organisation, il est vain de parler de doctrine économique, de liberté ou de protectionnisme, d'orientation ou de dirigisme, car il est inconcevable de mouvoir un corps dans un sens ou dans l'autre avant de lui avoir donné son existence même.

Considérant que la cause même de la vanité des efforts déployés par les Pouvoirs Publics réside dans l'omission de cette vérité.

Qu'aujourd'hui et à la lumière du passé, il convient de reconsidérer le problème de par sa base et en conséquence changer les conceptions caduques qui ont régi la matière jusqu'à ce jour.

C'est pourquoi il est recommandé d'adopter les décisions suivantes :

L'Assemblée Générale adopte les résolutions suivantes :

I — L'Assemblée Générale rejette d'une manière aussi ferme que catégorique la conception ancienne consistant à créer, sans consultation préalable et sans le concours des groupes intéressés, des organismes économiques quelconques quelles qu'en soient :

1° — la dénomination (Commission,)
(Conseil Supérieur,)
(Conseil d'Orientation)
(etc... etc...)

2° — la qualification,

3° — les attributions,

4° — la composition,

et ayant pour rôle de gérer, représenter, guider, orienter ou diriger l'économie libanaise comme prématurée et vouée, comme les expériences qui l'ont précédée, à un échec certain.

L'Assemblée Générale déclare en conséquence qu'elle luttera par tous les moyens en son pouvoir contre la tentative d'une nouvelle expérience déjà irrémédiablement condamnée par le passé.

II — L'Assemblée Générale décide que le premier pas à faire pour assurer le redressement de la situation et donner une nouvelle impulsion à l'Economie Libanaise est dans l'institution nécessaire d'une charte organisant harmonieusement et dans son ensemble les différents secteurs de l'Economie Libanaise et déterminant la collaboration de cette organisation avec les Pouvoirs Publics.

III — L'Assemblée Générale décide de se mettre en contact par l'entremise du Bureau de son Association avec tous les autres secteurs pour exposer son point de vue et demander que les efforts de tous les secteurs soient conjugués à cette fin.

IV — L'Assemblée Générale décide d'ores et déjà de réclamer aux Pouvoirs Publics l'adoption par décret du principe de l'institution de la Charte des rouages devant régir l'Economie Nationale et d'une Commission composée de deux délégués de chacune des cinq corporations y compris le salariat, désignés à cet effet par leurs pairs suivant des modalités à arrêter d'un commun accord. Commission ayant pour rôle dans un délai maximum d'un mois à dater de sa constitution, de présenter au Gouvernement le projet de Charte constituant le Code de l'Organisation de l'Economie Libanaise.

V — L'Assemblée Générale confiante dans la bonne volonté et le dynamisme du Président du Conseil décide, pour lui éviter des obstacles d'ordre politique et des difficultés partisanes, de fermer ses usines et de renvoyer ses salariés, ouvriers et employés, au cas où satisfaction ne lui est pas donnée dans un délai maximum de 15 jours.

Parue dans le Journal Al-Amal N° 1755 du 10 Juin 1952

الخطاب الذي القي في الاحتفال الذي اقامته الكتائب اللبنانية بمناسبة عيد العمال في ايار ١٩٥٧

« الاخطبوط »

لبنان على صغر حجمه ،
موطن الامكانات العظيمة ،
والكنوز الدفينة ،
والثروات الطائلة .
لبنان موطن الجبابرة ،
والحيوية النابضة ،
والدينامية المحركة .

هذا اللبنان نفسه يضعنا امام سؤال كبير :

كيف ان بنيه ، رغم تلك الميزات كلها ، ورغم جهود كبرى ، وتعب وكد عظيمين ، يكادون لا يحصلون ما يؤمن قوتهم اليومي .

كيف انهم ، عندما يهجرون وينزلون ديار الاغتراب ، على ما فيها من قساوة في العيش وامكانات طبيعية قد تقل احيانا عن الامكانات الوطنية ، نراهم ينجحون فيفيدون البلد الذي يعملون فيه ويكسبون الثروات الطائلة فاذا التقدم رائدهم والعمل المثمر البناء ميدانهم ،

نتساءل ، لماذا هذا المجهود الجبار الذي يكفي لتحريك الجبال ، يبقى ضئيل الثمرة في ارض الوطن اذا لم يكن عديمها ، في حين ان مجهودا اقل واضيق يكفي لرفع اللبناني عالياً في بقاع العالم الاخرى

نقول هذا لاننا نعتبر الدخل الذي يتمتع به العدد الاكبر من مواطنينا شبيها بالبطالة اذا نظرنا الى البطالة بمعناها الحقيقي اللائق بالانسان والى

المستوى الجدير به والدخل المنشود له ، حسب مفهومنا الثوري للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ،

اما السبب في كل ذلك عدم تشخيص الداء والعلة فأمة ممزقة فئات فئات،

فاذا رب العمل يتطاحن مع العامل ،

والصناعي يتطاحن مع التاجر

والمعلم يتطاحن مع معهده ،

واذا المكلف يعادي الدولة ،

والمتقاضي يعادي القضاء،

والطائفة تعادي الطائفة ،

والميادين الاقتصادية تتناحر وتتخاصم بعضها مع بعض ،

فئات تتخاصم في حين ان همها الاول يجب ان يكون التعاون والتعاضد، في حين ان مصلحة كل فئة ليست في وجود الفئة الاخرى بل في عدم انسجام وجودهما معا ،

فالمجهود الذي يبذل في الخصام يجب ان يبذل في الانتاج المشترك والبناء المشترك ،

فالاجير وصاحب المؤسسة ليسا جهتين متقابلتين تحاول احداهما سحق الاخرى او التغلب عليها ، بل هما عضوان متكاملان متضامنان في المصالح والنشاط ،

والطائفة ليست عدوة الطائفة تحاول الواحدة التفوق على الاخرى بالمغانم والاسلاب بل كلاهما مجموعة وطنية متناسقة الاهداف والمصالح والغايات ،

وجميع هؤلاء من عمال وارباب عمل وصناعيين وتجار ومعلمين واصحاب معاهد وطوائف ومزارعين وسائر المواطنين افرادا وجماعات ، انما كلهم يؤلفون جسما واحدا عضويا ،

فالمرض الذي نشكوه ليس اذن مرض هذه الفئة او تلك انما هو بالواقع مرض الجسم كله على السواء.

والخطأ الفادح ليس سوى الاعتباطية في تشخيص هذه العلة اذ انهـا تخلط بين المرض نفسه ومظاهر هذا المرض في اعراضه المتفشية في مختلف اعضاء الجسم ،

فاذا بالعمال وارباب العمل مثلا يعتقدون خطأ ان العلة الكامنة في خلافهم انما تنجم عن مصالحهم المتناقضة في حين ان العلة الحقيقية هي في المـرض الذي يشكوه الجسم الاجتماعي العام في كافة اعضائه وما خلافهم سـوى مظهر بسيط من ذلك المرض .

اما الان فنتساءل ما هو المرض الاساسي الذي نرزح تحت وطأته ؟

المرض هو في مفهوم الدولة المغلوط لوظيفتها وتكوينها ،

يخيل لي ان الدولة كالاخطبوط ،

هذا الحيوان البحري الصامت بعينيه الجاحظتين الكليلتين المطلتيـن من رأسه الاشوه . وباذرعه الثمانية المتحفزة ابدا للقبض والاجتذاب ،

يخيل لي ان الدولة باجهزتها الممتدة الى كل نشاطات الحياة ، وتأثيرها في سائر ميادين الانتاج العام والخاص ، يخيل لي كأنها ذلك الاخطبـوط تماما ، تسعى بكل جهاز لاقتسام نواحي الحياة والانتاج والسيطرة عليهـا وتجزئتها ، فتفقدها ما يربطها بعضها ببعض ، وتروح تعاملها وكأنها اشلاء متقطعة لا صلة بينها ولا جامع ،

اما هذا الدور المغلوط الذي تقوم به الدولة فمرده الى انها مؤلفة مـن شتيت من المؤسسات والاجهزة والادارات والهيئة التشريعية تتفاوت في اعمارها ونظمها واحكامها ومبادئها ، فاذا بعضها يعود الى القرون الوسطـى في اسسه وعقليته واسلوبه وبعضها الاخر يعود الى القرن السابق والبعـض الاخير يتأرجح بين الحديث والمخضرم فلا تعرف لها لونا جامعا ولا خطـة شاملة ولا مبدأ مشتركا منسجما مع مقتضيات التقدم والعلم الحديث فـاذا بنا نعيش ونحن في القرن العشرين في اطار دولي هو خليط من القـرون والاجيال .

نقول هذا لاننا نعتبر ان وظيفة الدولة هي توفير الانسجام والالتئـام بين مختلف الفئات والحقوق في اطار منسجم متكامل .

*

اما العلاج فواحد ،

ليس العلاج في تطبيق جزئي موزع لمظاهر المرض في كل عضو ، انما العلاج هو القضاء على المرض كله ، هو ثورة شاملة في التشريع تساوي بين اعمار اجهزة الدولة وتجعلها في عمر واحد ، عمر الدولة الحديثة ،

واذا كنا نرى الفشل الذي يقع فيه كثيرون من المصلحين فلأنهم غرقوا بالاصلاحات الجزئية واغفلوا هذه الثورة الشاملة التي ندعو اليها والتي تضمن وحدها العلاج الصحيح.

وعندما نعلم ان التشريع هو في يد المجلس النيابي وان التشريع يعني كل شيء في الدولة نرى ان المجالس النيابية انما تكون خشبة الخلاص او رأس الاخطبوط .

*

واليوم ،اذ نواجه المعركة الانتخابية الجديدة نتساءل عما اذا كان الشعب يود ان يبقى يتلهى بالخصام المجدب بين فئاته وافراده فيبقي حكم الاخطبوط ام انه يريد التخلص من العلة التي يشكوها فيرفع الرجال الاكفاء ، رجال الثورة الجديدة ، الى دار البرلمان .

ايها الرفاق ،

نريد دولة عصرية ،

وجهودا مسهلة الميادين ،

ونشاطا منسجما ، ـ

وامة مركزة الملاك ،

وحرية متحضرة ،

نريد انسانا مطمئنا ، كريما معززا .

نشر في جريدة العمل تاريخ ١٢ ايار ١٩٥٧

Interview donnée par MAURICE GEMAYEL
à la Revue du Liban parue dans le No. 27
du 8 Mars 1958

On ne nait pas citoyen

Quand le Libanais ou l'Etranger parlent de ce pays, une comparaison naturelle leur vient aux lèvres. On les entend dire : « C'est une petite Suisse »... avec, pour le libanais, une restriction mentale et un clin d'œil qui signifie : « Oui, mais en mieux ! » ; et, pour l'étranger, un petit sourire sceptique et indulgent.

Le Liban, tout comme la Suisse, tient à la région où le destin l'a placé, par les assises solides de ses montagnes. Cela a peut-être contribué à travers les siècles, à façonner l'originalité de son caractère. Quand tout est branlant et instable autour de lui, le libanais s'accroche au roc millénaire qui domine les événements et les hommes et contre lequel les orages se sont en vain déchaînés.

Cette immutabilité séculaire, de géographique d'abord, s'est finalement établie dans les corps, les esprits et les cœurs. Si la Suisse a échappé aux bouleversements de deux guerres mondiales et aux révolutions quasi-planétaires de notre époque, cela lui a permis et lui permettra encore d'être, dans un monde de haine et de tueries, une terre de paix, une oasis où l'on retrouve des visages d'hommes et pas seulement de soldats.

— « Terne et égoïste neutralité », dira-t-on... peut être ; mais neutralité vivante, active, qui, sous le signe bienfaisant d'un symbole, rappelle à l'homme qu'il peut être autre chose qu'un loup pour son semblable.

Cette neutralité n'est pas basée sur la peur — la Suisse l'a prouvé, elle qui a fourni des soldats à toute l'Europe durant

des siècles — mais sur une conception plus fraternelle des relations entre les nations dans le but de maintenir le passé et de préserver l'avenir, surtout dans les périodes où ce passé et cet avenir sont particulièrement menacés.

Nous nous trouvons en ce moment à l'un de ces dangereux carrefours de l'Histoire : toutes les valeurs acquises sont remises en cause et chancellent sous les coups de boutoir venus de l'extérieur et aussi de l'intérieur.

Partout, dans ce Proche et Moyen Orient branlants, se dessinent et se forment — telles des lignes de défense — des associations, des fédérations, des unions. Nous sommes en plein désarroi. Notre Histoire ne nous semble plus une garantie suffisante et notre vie même se trouve soudain dépendre de la grave décision que nous serons tôt ou tard acculés à prendre. C'est nous et nous seuls qui ferons notre futur, splendide ou misérable.

Dans cette conjecture angoissante, nous avons été demander à l'un des hommes les plus avertis de ce pays, patriote lucide et sincère, ce qu'il pensait de la trouble situation actuelle et quelles étaient, à son avis, les causes de notre malaise et ses remèdes.

D'un coup d'ailes, il nous a transportés dans une région élevée bien au dessus des intérêts particuliers et des mesquines querelles de confessions ou de partis, et nous a montré les traits essentiels d'un paysage qu'il était habitué de regarder dans l'air pur des hautes montagnes.

En dépit de ses nombreuses occupations, Me Maurice Gemayel — car c'est de lui qu'il s'agit — nous a donné un vaste et pertinent aperçu sur une des situations complexes dans laquelle se débat cette région de la terre, et particulièrement le Liban pour la destinée duquel s'inquiètent nos esprits et battent nos cœurs.

Sans se laisser aller à une facilité verbale, il a disséqué pour nous, avec une précision de chirurgien la notion de « citoyenneté », remise d'inquiétante façon sur le tapis des Géographies et de l'Histoire.

On se plaît à comparer le Liban à la Suisse. Cependant on s'est cantonné jusqu'ici dans l'aspect de la nature et de l'agrément du climat, choses qui ne dépassent pas la compréhension d'un élève de cinquième...

Ce parallèle s'est étendu ensuite à la position géographique : comme la Suisse, le Liban est situé à un carrefour de routes mondiales. Enfin le rapprochement s'est encore élargi pour embrasser le *libéralisme économique*, qui est la cause première de la prospérité de ces deux pays.

Mais il y a un autre élément de confrontation dont la valeur d'exemple est infiniment supérieure et utile, car il tient directement au fondement de la nation, à son existence même ce qui prime toutes les autres considérations.

La Suisse, en effet, est une « gestation du temps ». Un petit aperçu historique nous en donnera l'image : Née en 1291 par le groupement de trois régions montagnardes et forestières (Uri, Schwytz, Unterwald), cette association s'est élargie en 1353 par l'adjonction de 8 autres cantons dont Berne, la capitale actuelle. Puis, en 1513, la Confédération s'est encore aggrandie de 13 nouveaux cantons. En 1803, l'égalité et souveraineté de tous ces cantons s'est établie et enfin en 1815 la Confédération achève sa croissance.

Or, si nous jetons un coup d'œil sur le Liban, nous remarquons un processus relevant du même principe : de petites féodalités se sont, à travers le cours de l'Histoire, agglomérées en dépit d'une présence étrangère suzeraine qui, suivant les époques et les régimes locaux, ralentissait ou paralysait l'unité en gestation.

Envisagé sous l'angle de la population, on peut également trouver des éléments de comparaison frappants : apports successifs soit du fait d'émigrations, soit du fait de rassemblements par entente de féodaux entre eux. Ceci a constitué, en fin de compte, venant s'adjoindre à une large assise formée par la fraction d'origine nationale, une mosaïque d'éléments disparates d'âges différents, d'évolutions particulières, d'idéologies et parfois même de races différentes.

Cet imbroglio, les Suisses l'ont subi également, mais ils ont réussit à le transformer en une source de grande richesse, grâce à une compréhension profonde des caractéristiques propres à chacun de ces éléments et à chacune de ces cultures.

Alors que chez nous, nous n'avons réussi qu'à former un « puzzle » hétérogène que la nature des choses tendait à associer harmonieusement, mais que les facteurs politiques ont constamment dissocié.

En Suisse, il est important de le rappeler et de le souligner encore, nous nous trouvons en face d'une population composée d'éléments, non seulement différents d'origine, mais — à un moment donné de l'Histoire — profondément antagoniste sur le double plan racial et religieux.

En effet les Suisses sont formés d'italiens, d'allemands, de français qui étaient et sont ou catholiques ou protestants... Et l'Histoire nous relate tout au long des siècles, la lutte entre ces derniers, souvent plus âpre que les querelles ou guerres religieuses connues. Nous disons ceci pour mettre l'accent sur le fait suivant : la présence au Liban d'une dualité religieuse ne constitue pas un problème unique. D'autres pays ont eu à le résoudre et l'ont résolu.

D'autre part, en Suisse, il y a un système de « pluri-langues », ce pays ayant à la fois l'italien, le français et l'allemand comme langues officielles — les annuaires téléphoniques sont rédigés et les discours des chambres indifféremment faits dans trois langues — ce qui constitue un exemple pertinent d'une saine compréhension impliquant un respect mutuel des particularités propres à chaque fraction.

La Suisse comme le Liban s'est trouvée en face d'un bariolage d'éléments constituant une population avec laquelle elle devait former une nation et avec laquelle en fait, elle a formé une nation que d'autres prennent à l'heure actuelle comme modèle.

Nous devrions, avant de nous occuper de toute autre question, quelle qu'en soit l'importance ou l'ordre d'urgence nous préoccuper de placer notre problême No. 1, celui de

l'unité nationale, à la hauteur philosophique nécessaire à son existence naturelle; et ne pas nous attarder dans de vaines expériences de juxtapositions artificielles de fractions disparates.

Il faut, sans prétentions, et à l'instar des Suisses, reconnaître modestement que *le Libanais ne naît pas citoyen, mais qu'on en fait un citoyen.* Or, au Liban — et nous ne parlons pas des vagues d'émigration qui déferlent de temps en temps sur ce pays — on s'est arrêté au stade de la naissance juridique du Libanais, on ne s'est jamais plus préoccupé par la suite d'en faire un vrai citoyen.

Avant d'imiter la Suisse dans d'autres domaines — certes moins importants que celui-ci — Tâchons d'enseigner aux nouvelles générations cette vérité primordiale que l'on devient citoyen, ceci est imprimé dans les livres scolaires des jeunes Suisses qui apprennent le citoyenneté comme on apprend l'algèbre.

Il faut nous habituer à étiqueter le libanais non pas suivant sa religion ou son rite, mais seulement sous son aspect de « *libanais* ».

On admire les suisses pour leurs techniques, leurs mécaniques précises, leur prospérité économique... mais on oublie que ce qu'il conviendrait d'admirer avant tout chez ce peuple sage et pondéré, c'est... le fait d'avoir réussi à créer le « citoyen Suisse » lui-même, bien plus difficile à réaliser que le chronomètre le plus complexe.

Si nous parvenons à notre tour à faire le « citoyen libanais » en dépit de tous les obstacles et de toutes les difficultés confessionnelles ou raciales, ce serait là le merveilleux exemple d'une solidarité fraternelle et humaine. Ce serait de surcroit, la préfiguration du «citoyen du monde» vers lequel nous allons inéluctablement. C'est d'ailleurs le seul gage futur d'une paix durable et profonde.

Edmond Saad

Jeune homme,

Quel sera ton avenir ?

Dans ce Liban où tu vas, dès la sortie de l'Ecole ou de la Faculté, mener le combat de la vie, quelles sont tes chances ?

N'auras-tu pas comme tant d'autres le sentiment de l'étriqué, du mesquin ? N'éprouveras-tu pas le dégoût au spectacle de nos querelles intestines et de nos impuissances ?

Ne vas-tu pas, découragé, prendre le chemin de l'émigration ?

Non et mille fois non !... Mais à condition de connaître toutes les ressources de ce pays.

Le Liban est riche. Il s'agit de mettre en valeur ses ressources naturelles.

Il appartient à tout jeune Libanais soucieux de son propre avenir, de réclamer des Pouvoirs Publics la réalisation de

LA PLANIFICATION INTÉGRALE

DES EAUX LIBANAISES

Jeune homme,

Quel sera ton avenir ?

Dans ce Liban où tu vas, dès la sortie de l'École ou de la Faculté, mener le combat de la vie, quelles sont tes chances ?

N'auras-tu pas comme tant d'autres le sentiment de l'étrangeté, du mesquin ? N'éprouveras-tu pas le dégoût au spectacle de nos querelles intestines et de nos impuissances ?

Ne vas-tu pas, découragé, prendre le chemin de l'émigration ?

Non et mille fois non !... Mais à condition de connaître toutes les ressources de ce pays.

Le Liban est riche. Il s'agit de mettre en valeur ses ressources naturelles.

Il appartient à tout jeune Libanais soucieux de son proche avenir, de réclamer des Pouvoirs Publics la réalisation de

LA PLANIFICATION INTÉGRALE

DES EAUX LIBANAISES

خطاب القي بمناسبة عيد العمال

بتاريخ ٣ ايـــار سنة ١٩٥٣

اغنياء يفقرهم الوهم والجهل والكسل

لانحن فقراء
ولا نحن بحاجـة الى معونة احد
لنتمكن من احيـاء مواردنا ومن انهاض امتنا

فاذا بدونـا فقراء
وشـعرنا بالحاجة
الى معونـة الآخرين
فلوهن في نفوسـنا حكاما وشعبا .

ولعلنـا اذا ما بينا العلة
تمكنا ان نستأصلها او ان نصف لها العلاج الشافي .

لا

نحن لا تعوزنا الثروة الطبيعية بل يعوزنـا حكام عارفون وامـة متوثقة من حقها تطالب بـه مطالبة لا تستجديه استجداء .

يعوزنا الانسجام بين الحكومة والشعب

بين حكومـة
تحكم لمصلحة الشعب
وشعب يؤمن ان الحكومة حكومته
لا انه هو شعب الحكومة

الـداء المتأصل في الحاكمين

انما هــو الجهل

وهو من ثمة روح استعمارية تســود طريقة حكمهم ، فانما هم يحكمون لمصلحة العواصم الغريبة لا لمصلحة الامة التي رفعتهم الى الحكم

ومن هنا هــذه الفوارق الكبيرة القائمة دائما بين الشعب والحكام .

يساعد هــذه الروح الاستعمارية صلف عنــد الحاكمين وزهو بالوظيفة : صلف يحول دون اعترافاتهم بجهلهم ودون سعيهم الى المعرفة كمــا يساعدها كسلهم المستعصي .

ولو ان العلة الروحية توقفت عند هــذا الحد

لو ان الروحية المريضة هي روحية الحاكمين وحسب لهــان الامر ولكان في مقدور الشعب ان يستبدل من حاكم جاهل حاكما عارفا .

ومن حاكم صلف حاكما وادعا

ومن حاكم كسول حاكما مجتهدا

ولكن روحية الشعب ويا للاسف هي ايضا روحية مريضة

وانه لمن الخير ان نقول الاشياء على حقيقتها فلا نخدع احدا ولا نخدع نفوسنا

ان هــذا الشعب الذي طالما تمرس بالاساليب العثمانية وخضع لها ورث عن ذلك العهد البعيد وهنا وضعفا فاعتــاد وهو يطالب بحق ان يستجديه استجداء لا ان يفرضه فرضا على حكامه .

هــذه الحقائق الراهنة
وهــذه العلل الروحية
اوجدت هــوة
بين الامــة والدولة
بين الشعب وحكوماته
واحدثت طلاقــا
بين ما يجب ان يكون الرأس وما يجب ان يكون الجسد .

فكيف نخرج من هذه الازمة ؟

اين هي خشبة الخلاص ؟

ينبغي لنا للخروج من هـذا المأزق ان نوجد حكاما يعرفون

وان نخلق الثقة في نفس الشعب فيطمئن الى حقه ونقيم من ثمـة شراكة بين الامة والدولة وتعاونا وثيقا بين الشعب وزعمائه

واذا ما نحن توصلنا الى هـذه النتيجة انحلت الازمـات من نفسها وتحقق كل خـير من تلقائه

ان تطبيق هذه المبادىء يذلل كل العقبات التي تعترض تقدمنا

ويزيل ما لا نهاية لـه من صعوبات وتهاون واهمال يؤلمنا تراكمهـا ويشغلنا حتى لننسى الشيء الاساسي الاهم لننصرف الى معالجة هـذه التفاصيـل

اني لن استرسل في الكلام على المطلق

بل سأعتمد منذ الآن الامثلة التي توضح وتؤيد ما تقدم من قول

واليكم اولا مسألة البطالـة

هـذه القضية التي تشغل كل واحد منكم

وتقلق بال كل واحـد

البطالة وابنتها الهجرة

كيف عولجـت ؟

وما هي الحلول التي اوجدوها لها ؟

ان الحاكمين الذين يزعجهم وجود عاطلين عن العمل

والذين يغبطهم ان يظهروا عنـد الناس

بمظهر من يحقق عمـلا خيرا

تهافتوا على العمل قبل التفكير في العمل

وقبل جمع العناصر للحلول التي قرروها وقبل تحديد مدى العلة

فكانت النتيجة ان العلة استفحلت وانتشرت وامتدت الى مناطق كانت براء منها

اما نحن فقد اخذنا على انفسنا ان نشخص الداء وان نجد الاسباب وان نجمع العناصر للحلول الموآتية قبل ان نقدم على أي عمل

الجداول الموجودة هنا المعلقة على هذه الجدران

تعطيكم فكرة صحيحة عن حقيقة مسألة البطالة .

انه لمن مفارقات المنطق ان نتحدث في لبنان عن البطالة

عندما يكون سوق العمل يستدعي من العمال فوق ما عندنا

هنا في لبنان فقر الى العمال لاتخم بالعاملين

وان توزيع العمال بين مختلف انواع العمل وعلى مختلف الاماكن توزيعا سيئا هو الذي اصطنع البطالة اصطناعا

ولو وجد عندنا حكومات اخذت بمثل هذه الجداول فوزعتها في المناطق وضرورات الموجبات الاقتصادية كما يتبين من جداولنا

ولو وجدعندناحكومات اخذت بمثل هذه الجداول فوزعتها في المناطق وفي المدارس على كل صفوفها ليطلع الناس وليعرف التلاميذ والطلاب اين هي الحاجة الى العاملين واين هي محلات العمل لما وجدت البطالة ولكان العنصر البشري انصرف من تلقائه نحو مختلف الفروع التي تتطلب عمالا

لو وجد عندنا حكومات عارفة لفهمت انه لا يكفي ان توجد مكاتب توظيف لتأمين العمل لمن يريد عملا

ولفهمت ان البطالة لا تزول لمجرد ايجاد أي عمل من أي نوع كان

ان تنوع سوق العمل يستدعي عمالا متنوعين بالنسبة نفسها

انظروا الى جداول ازمات العمل ،

تأخذوا فكرة عما يجب ان يعمل

ان المضحك المبكي هو أن الحكومات لا تزال تظن انه يكفي لامتصاص البطالــة ايجاد أي عمل كان ومن أي نوع كان

هذا هو التفكير الاعتباطي المجرم

وهــذه هي الخدعة الخطرة التي تذهب البلاد ضحيتها

لقد ظنوا انه يكفي للقضاء على البطالة ان يضعوا مشروعهم الانشائي الذي خصوه بخمسة وعشرين مليون ليرة

هل لاحظوا ان الاعمال المقررة

هي من نوع الاعمال التي تقوم بها وزارة الاشغال العامة

وان الانفاق عليها لا يزيل البطالة في لبنــان

لانـــه

يغذي لا اليــد العاملة اللبنانية

بــل اليد العاملة السورية

بــل اليد العاملة الحورانية

باللــه عليكم

كيف يمكن **بواسطة المشروع الانشائي** القضاء على البطالة المتأتيــة من تدفق المتعلمين الذين تطرحهم كل سنة مدارسنا في الاسواق

هــل يستطيع المشروع الانشائي

ان يستخدم هــذا السيل مــن اللبنانيين المتعلمين الذين تأبى سواعدهم المعول وتترفع عن الشواقيف

المشروع الانشائي خدعة لن تؤثر في امتصاص البطالة

بــل ستزيد الناس تبرما بالمشروع وشكوى منه

والآن تعالوا نرتفع الى ما فوق هــذا الدكان الصغير يــدار ادارة دكان صغير

تعالوا نحاول ولو مرة ان نتمثل برجال الدولة الخليقين بهـــذه التسمية في البلدان الراقيــة

تعالوا نفــكر

ولنلاحظ بادىء ذي بدء ان الثروة والبحبوحة ان هما الا نتيجــة تعاون منسجم بين العنصر البشري ورأس المــال والطبيعة

والنظر الى ما عندنا من هذه العناصر الثلاثة

اما بما يتعلق بالانسان اللبناني

فاني لا اضيف الى معلوماتكم شيئا اذا ما قلت لكم

ان كــل رجال الاعمال

وكــل الاختصاصيين

وكل الغربــاء الذين مروا في بلادنا

وتعرفوا الى انساننــا

يعترفون بتفوق مواهبه الطبيعية

ويعترفون انــه لا ينقصها الا تكييف وتنظيم

ذلك ان السلطا تعندنا التي وكل اليها امر الادارة والتدبير تظــن خطأ ان الموهبة الطبيعية تكفي وحدها

ولو لم تكيف ولو لم تنظم

ولكــن لا

لقد لاحظنا في البلدان التي زرناهــا

كيف يعنى بالعنصر البشري

وكيف يعلم ويدرب ويكيف

هناك في كل مصنع مدرسة للعمال

تدرب كل واحد على العمل الذي يتخصص لــه

فاذا انصرف من ثمة الى العمل

كـان انتاجه

اكمل واتقن واكثر

اما العنصر الآخر أي الثروة الطبيعية في لبنـان

فقد جهل وجودها حتى ابناؤه

وحتى لقد خيل ان البـلاد فقيرة

وفقيرة جـدا

وانها لا تستطيع الا ان تعيش عالة على دم المغتربين

هو الجهل ما رسم هـذه الصورة

لقد اثبت السيد البير نقاش وتثبت من بعده السيد فيليب ضاهركفوري

الذي احب هنـا ان انوه بفضله

ان البـلاد تحتوي على امكانات اكثر من مزدهرة

على امكانات تضعنا في مصاف ارقى البلدان المتحضرة على اغنى ما يمكن ان يكون من امكانات الطاقة

لا احب ان احدثكم عن هذه الامكانـات

ولا عن الارقام المدهشة برغم الذين شيدوا عظمتهم على استعباد الشعب بواسطة البؤس

ولكنني اقـول

ان اعداء تحرر الامـة

عندما رأوا ان الشعب قد انتهى بأن يفهم

وانه قد قضي على اسـطورة الفقر

اعترفوا بالواقـع

واشادوا بجمال حقيقته

ولكنهم تذرعوا باستحالة التنفيذ

باستحالة جمع المـال اللازم

لابراز هـذه الامكانات الى حيز الوجود ضمن نطاق تصميم شامل

فاذا قلت ان هـذا الادعاء خرافة هـو ايضا

وانـه لا يستحيل علينا ان نوجد المال اللازم للتحقيق

اكون قد بلغت الى بحث العنصر الثالث

عنصر رأس المـال

لقد طالما عالجت هـذه القضية في مختلف الكتب والمنشورات

واثبت لحسني النيـة

للذين يريدون ان يروا ويسمعوا ويعوا

ان مسألة التمويل ليسـت صعبة

بـل هي مسألة منحلة بشروط وطنية

اكثر ما تكون ملائمة لمصلحة البـلاد

لقد طلبنا الى بعض اثرياء مهاجرينا

ان يتطوعوا لخدمة الدولـة

وان يمتنعوا عن طلب الامتيازات لهم

فوجدنا والحمد للـه بينهم من اجاب الى هذه الدعوة الوطنية

بـل وجدنا افضل من ذلك

واذا كان البعض منهم

قد اظهر استعدادا لاعارة توقيعه للدولة

فان البعض الآخر قـد نجح

بالاستناد الى الدروس التي قام بها لمناسبة بحث مشروع التصميم المائي العام

في ايجاد هذه الاموال في لبنان بفضل تطبيق بعض المبادىء والانظمة البدائية

واليكم مثلين متعلقين بتنظيم مهنة الصرافة وشركات الضمان

ان القانون العادي

وبصرف النظر عن كل فكرة ترمي الى تمويل المشاريع

يوجب تنظيما صارما للصرافة ولشركات التأمين محافظة على الادخار الشعبي

ولكن النصوص الموجودة في بلادنا

لا تطبق الا تطبيقا جزئيا

فضلا عن ان هنالك نصوصا غير موجودة

وهو ما يحمل الحاكمين تبعة عدم الدفاع عن مصالح الشعب

افليس من الواجب ان نطالب المصارف بأن تنقل الى لبنان رؤوس الاموال المذكورة في اوراقها انهما مخصصة لمؤسساتها او لفروعها في لبنان

افليس من الواجب ان نطالبها بجعل قسم من الودائع احتياطيا خاصا

ان في لبنان اليوم

مائة وسبعا وعشرين شركة ضمان

فاذا نحن شجعنا توظيف احياطيها عندنا لتوفر للبلاد سنويا رأس مال حر عظيم

ان المصارف تعمل اليوم عندنا بودائعنا من غير ما ضمانة

اما الاحتياطي فموجود خارج الاراضي اللبنانية وكذلك هو شأن شركات الضمان

ان هذه الوضعية بالاستقلال عن اية فكرة تمويل وضعية غير مقبولة من وجهة نظر القانون العادي

وهي تؤلف خطرا واي خطر على ثروة البلاد

كيف مولت البلدان الاخرى اعمال التجهيز والانتـاج الوطني ؟

كل بلدان العالم مولت هـذه الاعمال باستخدام مختلف الاحتياطي والودائـع المجمدة

وهكذا تمكنت تلك البلدان من تنظيم الاقراض لآجال طويلة ومتوسطة

هكذا وجـدت اميركا

وهكذا تجد كل يوم المـال الذي تمول به مشاريعها وتحيي ثروتها الطبيعية وتمول العـالم

ولكن ما لنـا نذهب الى بعيد

وبالقرب منـا

في مصـر

استطاع طلعت باشا حرب بتطبيق هـذه المبادىء نفسها

ان يوجد ملايين وملايين الليرات المصرية التي مكنته من تصنيع مصر ومن خلق اسطولها الجوي واسطولها التجاري البحري

هذه هي الوسيلة الوحيدة

التي يمكن معها

تخفيض ثمن المـال

ان المنتج اللبناني

من صناعي وزراعي وفندقي

يحن منـذ سنين

الى خلق مصرف تسليف لآجال طويلة ومتوسطة

لا الى مثل مصرف التسليف الموجود عندنا والذي تعرفون

اني اؤكـد لكم
ان تطبيق هذه التدابير اللازمة في كل حال
لتاميـن المدخـر اللبناني نفسـه
يمكننا بدون ، ماحاجة
لمـد يدنا
الـى احـد

ان نحصل علـى المال الكافي لخلق مصرف وطني يؤمن تسليف المنتج تسليفا حقيقيـا وعلـى المال الكافي لتنفيذ برنامـج اعمـال التصميم المـائي

واني لم اتعرض الا لمثلين فقط
وان الامكانات لا يجـاد المال لاحـد لهـا

لقد تبين لنا من استعراضنا العناصـر الثلاثة التى يخلق تضافرها الثروة

انـه ينبغى للبنان ان يكون في بحبوحة لا في فقـر
وتبيـن لنا
اقـول ولو ساء ذلـك البسطاء

اننا لانشفى علـة اقتصاديـة اذا لـم نتذكـر دائمـا ان الاقتصاد **مركب وانـه كل وانه ينبغي** لنا معالجة الجسـم باكملـه اذا ماارادنا شفـاء بعض اجـزائه

لقد كفانا بسـاطة وسذاجة
الاقتصاد مركب وهـو يستدعي اشخاصا مركبيـن
ان كلمـة
(بدنا نحط علـى النار)
انما هي كلمـة البسطـاء
وكلمـة الاعتباطيين
بدنا نحط عا النار تنتهي بنا بان نحط انفسنا على النار
اما وامكاناتنا البشريـة والماليـة والطبيعيـة تبهـر كل ذي عينين

فان على الدولة ان تبادر الى حل مشاكلنا من الاساس بان تعمل وبان تعمل وبان تعمل

لقد اوجدوا تنظيما جديدا للادارة ولكنه تنظيم بعيد عن كل تصميم

لقد اجتهدوا لتشغيل عضو بصرف النظر عن وظيفته وبصرف النظر عن معرفة ما اذا كان نافعا او ضارا

فلا بد لنا من ان نعيد التفكير في الدولة

فنحدد مهمتها لا بالعاطفة بل بالنظر الى واجباتها والى مقتضيات الدور الذي يجب ان تلعبه وان نعين من ثمة المؤسسات التى تسمح بتمثيل الدور الذي حدد لها

اننا ونحن اعداء اية فكرة مجردة نعرض على انظاركم

في اللوحات المنشورة امامكم

تحديدا للموجبات التي ذكرناها ونشير فيها الى الخطوط الدقيقة التي يجب تطبيقها لاعادة التنظيم اللازم .

ونعرض عليكم في اللوحات المقابلة كيف يجب ان تنظم الامة نفسها

ان حالة الامة الحاضرة قديمة خلقة بحيث يصح القول فيها « كما تكونون يولى عليكم »

وان الشعب يعاني الحكوما تالتي يستحقها

ولا بد من تنظيم الشعب ليصبح شعبا عصريا حديثا

وبفضل هذا التنظيم يستطيع الشعب اولا

ان ينتقل من حالة شعوب القرون الوسطى

الى حالة الشعوب المعاصرة

ثانيا

ان يدرك واجباته وحقوقه معا

ثالثا

ان يزيل الهوة بين الحاكم والمحكوم لان الشعب المنظم يستطيع ان يؤمن قيام تعاون حقيقي بينه وبين مؤسسات الدولة

واننا نكون بفضل تطبيق هذين المبدأين : تنظيم الدولة وتنظيم الامة قد هيأنا الجو لقيام تعاون صحيح بين الدولة والامة ونكون قد وصلنا الجسم بالرأس والرأس بالجسم اي نكون قد اوجدنا مخلوقا سويا قابلا للحياة .

نشر في جريدة العمل بتاريخ ٥ ايار ١٩٥٣

Directeurs d'écoles,

Professeurs,

Quel avenir préparez-vous aux jeunes Libanais qui vous sont confiés ?

Vers quelle direction les orientez-vous ?

Vers quelle profession ? Vers quel emploi ?

Vous connaissez l'encombrement de certaines professions libérales, vous voyez le dépeuplement des campagnes, vous assistez impuissants à l'aggravation du déséquilibre social et de la crise économique.

Il faut ouvrir aux jeunes de nouvelles perspectives.

Dans

La planification intégrale des eaux libanaises

Maurice Gemayel vous révèle :

— quelles sont les ressources du Liban,

— comment les mettre en valeur,

— quel est le potentiel économique du Liban,

— sur quelle base rationnelle opérer le redressement national, la réforme des mœurs et le progrès social.

الخطاب الذي القي في الحفلة التذكارية

لتأسيس قسم صور في ١٩ ك٢ سنة ١٩٥٨

يا صور

... في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ لبنان اقف لاذكر علماً من كبار اعلامنا في لبنان وفي العالم الاسلامي ... علماً من اعلام الشريعة المحمدية فقدناه في ليلة ظلماء احاطت بنا فاذهلتنا وتركتنا حيارى .

علماً كان مثال الدين الحنيف والوطنية الصادقة والابوة الطاهرة .

علماً يرجع بنسبه الى اندوحة النبوية الكريمة وبفضله الى البيت الموسوي الكاظم .

علماً حمل في دنياه اسم الامام شرف الدين ، سلام الله عليه ، واصبح اليوم يحمل اسم فقيد المسيحيين قبل المسلمين ، رضوان الله عليه .... ولكن هيهات هيهات ان ننسى هذا الطود الشامخ يهوي وهو يعمل من اجل لبنان وفي سبيل الانسانية جمعاء . وتكريماً لذكراه نقف دقيقة صمت .

... اما انت يا صور ، فاستيقظي وايقظي .

استيقظي يا صور من سباتك العميق الطويل وايقظي من لفهم حولك النسيان الثقيل .

ان الاسباب التي جعلت منك يا صور ، عاصمة العالم القديم وحاكمة البحار ومستأثرة العوامل الجغرافية التي اهلتك الى لعب الدور العظيم الذي كنت تلعبين ... ان هذه الاسباب ، وقد سلبك اياها تطور العلم مدة طويلة من الزمن ، قد عادت اليك وهي تجثو تحت قدميك ، فما عليك الان الا ان تنحني قليلاً لالتقاطها درة ناصعة ترمين

بها جبين الدهر فتعود اليك عناصرك الطبيعية الكامنة في نفوس ابنائك وذرات ترابك ونفناف شاطئك .

... لن اطيل بتعداد امكاناتك يا صور ، في هذا المجال الضيق ولكن ثقتي بان الحاضرين الكرام يصدقون ما اقول ... ولا اقول الا ما هو واقعي مؤسس على منطق وعلم ، تجعلني اكتفي بالاشارة على ان اعود بمناسبة ثانية مفصلاً كفاءات هذه المدينة الثابتة على الشاطيء الرحب .

... من عند حدودك ، يا صور ، ستنطلق القوى الكهربائية الى مصر والى الاردن والى قسم كبير من سوريا .

... ومن مرفأك ، يا صور ، سيؤمن ازدهار الاردن الشقيق وكثير من المدن الداخلية اذ تنطلق من قلبك الطريق الشرقية الرئيسية : صور ـ المفرق ـ بغداد وتمديداتها ومتفرعاتها .

... ومن شاطئك ، يا صور ، ستنطلق اولى شرارات الثورة على الغوغائية والفوضى التي نغرق بها حتى الاذنين ... هذه الغوغائية والفوضى لا احصرها في حاكم او محكوم ... فهي من كلا الطرفين دون استثناء .

... اما كيف توقظين من حولك ، يا صور ، فاذكري ان التاريخ تحدث مطولا عن ثلاث مدن احرقت : صور ، روما ، موسكو . روما ، احرقها العبيد بامر من امبراطور احمق ليستعذب نور الحريق فينشد الشعر والغزل .

... وموسكو فقد احرقها السجناء المجرمون عند ما فتحت امامهم ابواب السجون ليحرقوا المدينة فلا يحتلها نابليون .

... اما انت يا صور ، فقد احرقك ابناؤك الاحرار ، لا العبيد ولا السجناء عند ما رأوا ان الفاتح الغاصب قد تغلب عليهم ، احرقوك كي لا تقعي فريسة سهلة بين يديه ، فاعطيت بعملك هذا ابلغ درس وانبل امثولة في الوطنية الصادقة والتضحية الفاضلة وكنت الفريدة بذلك في العالم .

... ان ابناءك الاحـرار ، يا صور ، لم يستميتوا هكذا الا لانهم كانوا يثقون بصواب حكمهم الداخلي وديموقراطية دولتهم الحاكمة ، ولن تكون الوطنيـة وطنية بناءة الا اذا كانت وليدة الحكم الصالح .

فعبثاً نحاول انشاء امـة ... وعبثاً نحاول بناء دولة ... وعبثاً نبحث عن ابناء بررة اذا كان الحكم لا يفرض على المواطنين باعماله وانتاجه واعتداله حباً للوطن وتضحية في سبيله ... وعندئذ وعندئذ فقط تتولد في النفوس وطنيـة صادقة جامحة لا تقبل عن الحاكم بديلاً .

ان القوى الطبيعية ستفرض في النهاية نفسها .. وان الدور الذي اهلـت صور اليه سيخرج الى حيز الوجود ... فتعود صور كما كانت منبع وطنيـة ومصدر انعاش ونبراس علم .

... واستيقظي يا صور من سباتك العميق الطويل وايقظي يا صـور من لفهم حولك النسيان الثقيل .

٥٨/١/١٩

موريس الجميـل

نشر في جريدة التلغراف بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٨ عدد ٣٩٢٩ .

Monsieur le Député,

Vous qui êtes à la recherche d'un moyen pour rendre service à vos électeurs,

-- qui voulez procurer du travail à tous les chômeurs de votre circonscription,

— qui êtes assailli de sollicitations,

— et qui êtes perpétuellement en conflit avec vos collègues des autres circonscriptions, chacun tirant la couverture de son côté,

La planification intégrale

des eaux libanaises

par MAURICE GEMAYEL

vous offre un programme de travail, un objectif positif de combat, une base scientifique et rationnelle à votre action et à votre critique.

Il met à votre disposition le moyen, le seul moyen de **valoriser votre région sans apauvrir le Liban.**

Monsieur le Député,

Vous qui êtes à la recherche d'un moyen pour rendre service à vos électeurs,

— qui voulez procurer du travail à tous les chômeurs de votre circonscription,

— qui êtes assailli de sollicitations,

— et qui êtes perpétuellement en conflit avec vos collègues des autres circonscriptions, chacun tirant la couverture de son côté,

La planification intégrale

des eaux libanaises

par MAURICE GEMAYEL

vous offre un programme de travail, un objectif positif de combat, une base scientifique et rationnelle à votre action et à votre critique.

Il met à votre disposition le moyen, le seul moyen de valoriser votre région sans épuiser le Liban.

خطاب القي بمناسبة عيد الكتائب

بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣

التقليـــد

ايها السادة ،

ما دام التقليد رائدا فسيظل الاخفاق حليفا .

ارادوا ان ينشئوا دولة وان ينظموا ادارة . فماذا فعلوا ؟

لقد قلدوا ، بدون ما روية ، مؤسسات قائمة فى بعض البلدان الاوروبية . وهي مؤسسات درست وعتقت واخفقت في مواطنها ، وتجاوزتها الاحـداث والتطورات السياسية فى العالم .

لقد قلدوا

لا تساءلوا ولا خطر لهم ببال ان يتساءلوا : ما هي قيمة هذه المؤسسات بالنسبة لتكويننا الخاص ولواقعنا .

ولا تساءلوا ولا خطر لهم ببال ان يتساءلوا ما هو موجب قيام مؤسسات الدولة .

وكان من شأن هذا الذهول ، بل هذا القصور ، ان مؤسساتنا اخـذت ترهقنا بدلا من ان تسعفنا وتؤخرنا بدلا من ان تقدمنا ، بل راحت تفسد حالنا بدلا من ان تحسن وتصلح .

لنتساءل اذن وقبل فوات الاوان نهائيا .

لماذا اوجدوا هذا النظام لا ذاك وهذه المؤسسة لا تلك . وما هي الغاية التي توخوهـا ؟

ان هذا السؤال ـ استغربوا واستهجنوا ما شئتم لم يطرح حتى الان فنشأت المؤسسات فى الدولة ولا دورا معروفا لها ، نشأت مخلوقات متنافرة فوضية عاجزة مؤلمة .

ان الناس ، وقد سيطرت عليهم الخيبة ، يشكون ويأنون ، بل يكادون يفقدون ايمانهم ببلادهم ويذهبون الى انها غير قابلة للحياة والى ان امتهم مصطنعة ، والى ان صلتهم ببلادهم خلاعة لا تنطوي على حقيقة .

ومرد هذه الخيبة الى انهم لا يفرقون بين الاخفاق نفسه والمؤسسات التي احدثته . والى انهم قد خلطوا بين الاسباب والنتائج .

لو ان المسؤولين عن الشعب وعن البلاد ، رسميين وغير رسميين ، نفذوا من خلال النتائج الى الاسباب اذن لتبينوا انه لم يكن من الاخفاق بد ، لا لان تكوين الشعب او البلاد او الامة يفرض هذا الاخفاق ، بل لان المؤسسات ليست ملائمة ، بل لانها اعجز من ان تؤدي وظيفة وهي لا هدف ولا غاية لها .

كيف لا ، ونحن لو تقصينا تاريخيا منشأ المؤسسات لتبين لنا انهامحصول تفكير سطحي ، تفكير صالات ، امتزج بتفكير بعض كبار الموظفين الاجانب الذين طبقوا عندنا ما هو مأثور عندهم من نظريات بالية انتهت الى تهديم بلادهم .

وكما شاءت السلطات عندنا ان تصلح اخيرا نشرت سلسلة من المراسيم الاشتراعية معتمدة فيها النهج القديم . انها لم تنشأ بناء جديدا ، بل حاولت ترميم البناء العتيق المتداعي الى انها حاولت اصلاح نظام اداري قبل التفكير فى الغاية التي ينبغي لهذا النظام ان يحققها ضمن حدود الدور الذي تعينه حتميا مهمة الدولة .

فلا مجال الى الافتخار ولا الى التباهي ، انهم لم يبدعوا هيكلا جديدا . بل لقد حجروا الهيكل القديم .

وانه لينبغي لنا ان نناضل بلا كلل ولا ملل ضد هذه الاصنام الفارغة التي تقودنا ، ينبغي لنا ان نناضل بلا ملل ضد الجهل ، هذا الجرح الدامي فى جنب الامة .

وينبغي لنا اذن بالدرجة الاولى عندما ننهض لتنظيم الادارة ان نحدد مهمتها ودورها ثم اخيرا نظام عملها .

ولا بد لنا توصلا الى هذا التحديد من تعيين دور الدولة الذي يتحقق بواسطة نظامها الحكومي والاداري .

لقد دفعنا من اليوم ثمن اخطائهم واذا نحن لم نوقفهم عند حدهم هذا في الوقت المناسب ، ولم نعد النظر بوضعيتنا ، ولم نتبين الاسباب الحقيقية للازمة التي نتخبط بها مهما كلفنا الامر من عناء فلا تعجبنا من ان نرى البلاد تغرق رويدا رويدا وتتوارى .

اذا كنا نريد ان نشفي الدولة ، بل الامة اللبنانية على الاصح ، وهي التي تهددها المؤسسات النخرة فلنصمد بوجه التيار ولنعد التفكير في الدولة من الاساس ، ونطرح على انفسنا هذا السؤال البسيط : ما هو الدور الذي نخص الدولة عندنا به .

هل هو دور ميكانيكي مقتصر على تصريف الاعمال . واية اعمال ؟

ام هو دور سام يهدف الى تحقيق غاية شريفة سامية ؟

تطالعنا طريقتان لتعيين دور الدولة :

طريقة نظرية تفرض علينا لا غاية مثالية ، بل غاية مستقاة من الفوضى متغاضية عن الواقع هازئة بالزمن وبالتطور .

وطريقة واقعية . والواقع في حالة تطور العلم السياسي هو ان النظريات الجميلة والشعر السياسي ، والمبادىء الفلسفية الايديولوجية ليست الا مخلوقات عقلية مثيرة للعواطف لا اكثر ولا اقل كنظرية المساواة بين الناس التي اظهر الاختبار العملي انها اكبر خدعة يمكن ان يتمثله الخيال .

اليس الاعتراف بوجود التفاوت بين الناس والحيلولة من ثم دون ارهاق بعضهم بعضا ودون تحكم الاقل اهلية منهم بالاكثر اهلية ، اجدى وانفع من هذا التفاوت ؟

يفرض العلم ـ والحكم ليس فنا بل علما ـ ان نفحص على ضوء العلم نفسه لا على ضوء الاوهام ما هو الدور الذي يجب ان تلعبه الدولة . وهذا الدور بنظر العلم هو الذي يجب ان يسود تنظيم المؤسسات .

وهذا الدور ليس لنا ان نختاره هنالك حتميات دقيقة صارمة ناشئة عن تكوين الامة وعن الوضع العالمي لاسيما بما يتعلق بعناصره العلمية التقدمية تفرضه فرضا .

فواجبنا ، واجبنا الاول ، هو ان نحاول تبين وتفهم هذه الحتميات التي ستكون بدورها دليلة الى الهدف ومسعفنا ومرشدنا في اختيار الوسائل والمؤسسات المكلفة بايصالنا الى هذا الهدف .

***

نعومة الثعالب هي التي سببت توقفنا حتى الان على طريق التقدم وتخلفنا عن مواكبه .

وان التعارض بين مصلحة السياسيين الخاصة ومصلحة السياسة القومية العامة **افضى الى اعتناق مذهب يطوع الادارة لخدمة السياسيين لا لخدمة المصلحة العامة .**

وهذا التعارض الوبيل هو الذي خلق فى لبنان طبقه من الثعالب الذين هدف علمهم ونشاطهم وذكاؤهم الى تأمين اغراضهم الشخصية وبئس مصير الاخرين .

هذه الطبقة التي تتبجح بدهائها اي بتخليها عن التحسس بالاخلاق وبالوطنية وبالادب نجحت نعم نجحت ويا للاسف .

ان المكيافيليين بدون عظمة ، واليوضاصيين الحقيرين يؤلفون في العالم لا فى لبنان وحسب ، متوسط الحكام ، ولكن ليعلم كبار الثعالب هؤلاء ان الشعوب تُلهم فى مثل عهودهم كبار المثاليين الذين يدفعون بها خطى الى الامام .

واذا كنت ايها الشعب اللبناني ، لم تتخلَ من الالام الموسومة حتى اليوم فلانك لا تزال بين ايدي الثعالب وفى اشداقهم ، ولانك لم تبعث بعد المثاليين الملهمين وكدت اقول البلهاء الذين لا بد لك من ايجادهم لتحقيق نهضتك .

لنتخلص من السياسات الشخصية فندفع البلاد فى طريق العظمة القومية .

لا نقول هذا لمحض الرغبة فى الانتقاد الهدام ، اننا لا ننتقد لنهدم بل نشخص لنستأصل الداء ونبني .

فما هو اذن دور الدولة الذي نعينا على غيرنا انه يجهله . واذا نحن سألنا عن دور الدولة فاننا لا نعني بالدولة فى المطلق ولا باية دولة بل انما نعني بدولتنا .

واول مهمة من مهمات الدولة اللبنانية هي ان تصلح الامة وتشفيها ، اذ ان هذه الامة قد اصيبت على توالي العصور والاحداث بشتيت من العلل والاشقاقات والعثرات الخلقية . ولا يمكن ان يوثق بنا دوليا اذا نحن لم نشف الامة من هذه العلل .

وثانية هذه المهمات هي معرفة حاجات الامة واستدراكها وتأمينها .

وثالثتها هي تنسيق مختلف نشاطات الافراد والتوفيق بينها وبين نشاط المؤسسات العامة حتى تصح الشراكة اذ هنالك اليوم طلاق بين المؤسسات العامة وبين نشاط الامة طلاق ورثناه عن عهد تحكم الاجنبي بمقدراتنا ، حتى راحت السلطات لا تبالي بحقوق الافراد وراح الافراد يستجدون حقوقهم استجداء .

ولتمكن الدولة من القيام بهذه المهمات فلا بد لها من ادارة منظمة تنظيما مؤاتيا . تقدر معه على حل مختلف المشاكل التي تعترضها .

لن اتبسط فى شرح مجمل التنظيم الذي نراه للامة وللدولة لانه يقضي للافاضة وقت لا يتسع لنا اليوم . سنكتفي بعرض سينمائي يعطيكم فكرة عامة عن هيكل هذا التنظيم المزدوج الذي توصلنا اليه بفضل الدروس الموضوعية التي قمنا بها ... الا انه لا بد من التعرض لاهم واخطر ما فى هذا التنظيم اي المؤسسة التي يجب ان تجمع الوثائق وتوجد الحلول وتضع سلفا الاجهزة التي عليها تطبيق هذه الحلول . وقد عنيت بذلك وزارة التصميم وهي الابرة الممغنطة الذي بدونه يرى اعظم الاساطين انفسهم عاجزين عن الاستهداء فى معارج الحياة الحديثة هذه المعارج الطبقية المركبة المتشابكة .

ان المسائل التي تطرحها الحياة الحديثة تتشابك الى حد انها تتصل باكثر من حقل واحد فلا يمكن ان تحلها مؤسسة واحدة من مؤسسات الدولة المكلفة بتصريف الاعمال بالاستقلال عن المؤسسات الاخرى .

وامثل هذه المثل عندنا هو قضية كهرباء بيروت .

هذه القضية التي تتدافعها وزارات المالية والاقتصاد بصورة رئيسية لا تزال تنتظر بفارغ من الصبر حلا عاما شاملا ينتظر هو بدوره ان تكتشفه مؤسسة منوط بها التوفيق بين مختلف اعمال الوزارات .

اما مجلس الانماء والتصميم فليس هو بحسب تكوينه وصلاحياته وامكاناته المؤسسة المؤهلة لمثل هذا الدور الجبار .

فلا مفر اذن من خلق وزارة دراسات وتصميم وتنسيق تتناول وظيفتها القضايا بكاملها ، توجد الحلول بكاملها ، وتعد عمليا خطط التنفيذ . والا فلا بد من الاخفاق يتلو اخفاق ومن الاصطدام بالعقبات تعترضنا بعد العقبات لان نشاطنا لا يكون بدونها عمليا ولا خاضعا لناموس المنطق التكنيكي . ان هذه الوزارة ،

تتولى كنتيجة متممة لدورها مهمة دقيقة جدا لخلق الادارة التي يخلقونها اليوم بخفة وطيش وقلة ادراك .

واليكم الان بعض الامثلة عن انعدام النظرة الشاملة تلك التي تمكن من زيادة قيمة الاشياء والاعمال .

ان شوارع بيروت مثل صارخ على ذلك فهي تحضر كلما دعت حاجة احدى المصالح الى حفرها تحفر لاجل مد المجارير ثم تطمر وتحدل وتزفت ، وتحفر لاجل مد خطوط الكهرباء ثم تطمر وتحدل وتزفت ، وتحفر لاجل مد قساطل المياه ثم تطمر وتحدل وتزفت ، وتحفر لاجل مد خطوط التلفون ثم تطمر وتحدل وتزفت ، الخ ... وكلما طرأ خلل باحدى الاقنية فلا مندوحة من الحفر والطمر والحدالة والتزفيت مجددا وهلمجرا . كل هذا لان التصميم العام مفقود ولانه لا يوجد مصلحة موحدة تشرف على وضع التصاميم بالاجمال ، بل يترك لكل مصلحة ان تقوم باعمالها بالاستقلال عن الاخرى . وهو المكلف من يدفع ثمن هذه الفوضى وثمن هذا النقص فى التنظيم .

كل الناس ، وحتى الموظفون والمسؤولون يتساءلون بشيء من الغيظ : لماذا يحفرون ولا يطمرون ولا يحدلون ولا يزفتون مرة واحدة ؟

لماذا ؟

لانه لا يوجد عندنا وزارة تصميم تنظر الى المصالح نظرة شاملة وتنسق الاعمال .

ومثل اخر لا يلاحظه الناس ، ولا يقدرون خطورته كالمثل الاول هو مسئلة المرفأ ومحطة زوق مكايل لتوليد الكهرباء .

فى بيروت مرفأ البواخر المعروف .

وفيها مرفأ الكرنتينا للكاز ، ومرفأ النهر للكاز ، ومرفأ الدورة للكاز ، ورصيف محطة توليد الكهرباء فى الزوق وهو المعد لتبريد المحركات .

لو فكر المسؤولون فى جمع الاموال التي انفقت لانشاء هذه المرافيء والارصفة لتيسر انشاء رصيف عظيم ابتداء من الكرنتينا يضاعف امكانات مرفأ بيروت ، ويكون جزء منه مرفأ خاصا للكاز يجعل ناقلات الكاز فى مأمن من العواصف البحرية .

ولتيسر ، بدلا من انشاء رصيف محطة الكهرباء فى الزوق ، انشاء محطة توليد فى بيروت وفقا لقواعد جورج كلود اي لقواعد الاستفادة من فرق

حرارة مياه سطح البحر وقعره . كما هي الحال في ابيدجيان ، ولامكن هكذا وبالوقت نفسه تعديل مناخ بيروت في الصيف . (وسترون عرضا سينمائيا يمثل الاعمال في مرفأ (الفيرا) في فرنسا ومحطة ابيديجيان في افريقيا) .

والمؤسف هنا اننا كلما قدمنا مشروعا عصريا سيطر الجبن على القلوب واتهمنا بالجنون .

لقد قدمت مشروع التصميم الشامل للمياه اللبنانية الذي يتفرع عنه ، عدا المنافع التي يدرها على لبنان مباشرة ، هذه المنافع التي بدأ الرأي العام اللبناني يعرفها ويطالب من اجلها بتحقيقه ، نتائج اهمها نقل الكهرباء من لبنان الى سورية والاردن ومصر ، اذ ان بعض الانحاء المصرية التي هي اكثر احتياجا الى الكهرباء اقرب الى لبنان منها الى اصوان ...

ان توليد القوى الكهربائية اللازمة لسد حاجاتنا وحاجة سورية والاردن ومصر باشراك الغاز الطبيعي الذي ينوون نقله بواسطة الانابيب من كركوك والبلاد العربية حتى باريس ، وباشراك نفايات تكرير البترول في مصافي لبنان، مع قوانا المائية ليس من الصعوبة بحيث يوجب العجب والدهش .

وقدمنا مشروع نقل المياه الجوفية الفائضة في لبنان الى الرياض . وهو ما لا يحتاج الى مضخات بسبب انحدار الارض فاتهمنا الجبناء هنا ايضا بالجنون .

ومعلوم ان نفقات كل هذه المشاريع التي تقدمها لا توازي ربع الاعتمادات المرصدة لتوسيع مرفأ حيفا .

فاذا كنا نتهم بالجنون من اجل اننا نفكر في هكذا مشاريع فبأي نوع من انواع الجنون يجب ان يتهم هؤلاء البلهاء اصحاب مشروع النفق الذي تعده اسرائيل لوصل العقبة بالبحر المتوسط مرورا بالبحر الميت وبطبريا بحيث يستغني عن قنال السويس وبحيث تصبح القدس مرفأ داخليا ويصبح النفق هذا ملجأ للمدرعات ابان الحروب . ان اخبروا هذا المشروع تتناقله المجلات العلمية العالمية وتتهم اصحابه بالجنون .

بغداد ١٩٥٣

ولا يفوتنا ان تحوير مجرى الاردن انما هو مقدمة لتحقيق هذا المشروع واحتلال العوجا هو ايضا مقدمة اخرى .

وبأي جنون يجب ان يتهموا اسرائيل التي اقرت انفاق مليار ونصف من الدولارات لاجل توسيع مرفأ حيفا وقد تغطى من اصل المبلغ بظرف اسبوع

مئة وخمسون مليون دولار ، اي اكثر بكثير مما نحتاجه لتحقيق التصميم الشامل للمياه اللبنانية .

وبأي جنون يجب ان يتهموها وقد باشرت تنفيذ مشروع ري فلسطين باعمال تمتد من حاصبيا لبنان الى عريش مصر ، بعد ان اعدت له ماية واثنين وتسعين مليون دولار تقريبا .

واسرائيل قد دفعت حتى اليوم لتحقيق مشاريعها المائية ستماية مليون دولار فقط اي اضعاف اضعاف ما نطلبه لتحقيق مشاريعنا بما فيها الكهرباء الى مصر والمياه الى الرياض .

ونحن لسنا بعد بحاجة الى التحدث عن مشاريع الولايات المتحدة وروسيا اذ لا نعود نجد فى المعاجم للجنون اوصافا نصفها بها .

وستشاهدون على الشاشة عرضا لبعض المشاريع التي اتينا على ذكرها.

ايها الشعب ،

على مطلق وعينا ووعيك لمصالحنا الحيوية يجب ان تعتمد او تكون هدمت البلاد غباوة واسلمتها لقمة سائغة الى العدو المتربص بنا الرابض هنا على حدودنا الجنوبية وكدت اقول :

هنا بين ظهرانينا

اسعفوا انفسكم يسعفكم الله

نشر في جريدة العمل بتاريخ ١ كانون الاول ١٩٥٣

الازمة الحقيقية للكهرباء لا تحل الا بحل القضية السياسية والاقتصادية

ومتى وضع هذا الحل يفرض على الشركة فرضاً

الاستشارة التي وجهها الاستاذ «موريس الجميل» الى نقابة مصانع النسيج

لمناسبة اثارة قضية الشركات عامة ، وقضية شركة الكهرباء خاصة ، في جلسة المجلس النيابي اليوم ننشر في ما يلي الاستشارة التي بعث بها المحامي الاستاذ موريس الجميل الى السيد غبريال بدارو رئيس نقابة اصحاب مصانع النسيج الآلي في لبنان .

قال الاستاذ موريس الجميل :

وفقا للقرار الذي اتخذته نقابتكم في ٧ الجاري ، اتشرف فأبدي لكم في ما يلي برأيي في حل مشكلة الكهرباء ذلك الحل المشار اليه في القرار رقم ١٨٤٣ بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٥١ .

ان ازمة الطاقة الكهربائية بدأت في اوائل عام ١٩٤٠ واشتدت عام ١٩٤٦ ولا تزال في اشتداد حتى انها سببت في بعض الظروف احتجاجات وردات فعل .

وعلى اثر هذه الاحتجاجات ولا سيما احتجاجات الصناعة اللبنانية ، اعار بعض حكامنا وبالاخص وزراء الاقتصاد الوطني هذه القضية اكتراثهم ، ولكن بدون جدوى . ولكن كلما كانت قضية هامة تعرض على الحكام ويتطلب لحلها جهدا يتعدى نطاق بهلوانياتهم السياسية ، كانت السلطة تقبل الشكاوى المتعلقة بالكهرباء بانزعاج وبدون انتباه .

ذلك ما كان يؤدي الى اتخاذ تدابير ارتجالية تمليها الرغبة في التخلص من كل جهد فيعفي المسؤولون انفسهم من تشخيص الداء ووصف الدواء.

وهذا ما ادى الى الفشل الذي منيت به هذه القضية حتى الان .

ونظرا لهذا الاهمال وهذه اللامبالاة تمشى الداء وسار سيرا حثيثا حتى وصل في هذه الايام الاخيرة الى حالة لم تعد السلطة تستطيع معها ان تقف ازاءها مكتوفة الايدي .

ولكن لسوء الحظ لم يكن تدبير السلطة مخالفا للتدابير السابقة المألوفة ولا سيما القرار رقم ١٧٤٣ المذكور .

لا يحـل المشكلة

فهذا القرار لا يحدد مشكلة الطاقة الكهربائية

فمن نطاق القضية الحقيقي الذي هو ازمة عامل اساسي في الاقتصاد الوطني انتقلت القضية الى نطاق خلاف محلي حول سعر التكاليف ونسبة عدد الاجراء الاجانب في شركة الكهرباء. والنظرة الخاطئة الى هذه القضية ادت الى نتيجة لا تقل عنها خطأ وهي ان اللجنة التي الفها القرار رقم ١٨٤٣ قد كلفت بمهمة غير منسجمة وغير مجدية ولا تساعد على حل المشكلة :

١ ـ لانها تجمع في مهمة واحدة قضيتين مختلفتين لا صلة بين الواحدة والاخرى وتتطلب كل منهما حلا على حدة .

فقضية سعر تكليف المجرى الكهربائي هي غريبة عن القضية الاجتماعية، قضية عمل الاجانب في لبنان

ونتيجة كل ذلك ان اللجنة المؤلفة كانت غير متجانسة الاعضاء ، تضم عناصر غريبة عن نطاق اختصاصهم . فاذا بالمتخصصين في القضايا الاجتماعية مثلا مسؤولون عن استنتاج المتخصصين بالكهرباء كما ان الاخرين مسؤولون عن رأي الاقتصادي .

ب ـ لا تساعد على حل المشكلة لانه للوصول الى نتيجة ايجابية ينبغي ان تكون المهمة الموكلة الى اللجنة محصورة في التفتيش عن وقائع تساعد على حل المشكلة .

وان من له الماء بالمعاملات القضائية يدرك مقدار الاحتياطات التي يتخذها القاضي قبل اقرار تحقيق أو كشف أو سماع شهود حتى تساعد التدابير المتخذة والوقائع المطلوب التثبت منها على جلاء المشكلة المعروضة .

وان مثل هذه التدابير تصبح اشد ضرورة عندما نتحدث عن سعر كلفة الكهرباء . وهل ان للكهرباء سعر كلفة مجمد او مستمر ، ان هنالك اسعارا متراوحة تتألف من عناصر ثابتة ومن عناصر متقلبة . اذ اننا هنا ازاء «معقد كهربائي » ذات عناصر عدة :

١ ــ مصادر التوليد مختلفة الانواع من هنا مشكلة دمج الطاقة المائية والحرارية مع تبدلاتها حسب الفصول والسنين الرطبة والجافة .

٢ ــ ان مصادر التوليد ليست في مكان واحد . من هنا مشكلكة النقل والتوزيع .

٣ ــ هذه المصادر ، ووسائل النقل والتوزيع مرجعها عدة اشخاص . من هنا مشكلة علاقات الاشخاص الواحد بالاخر .

٤ ــ ان استهلاك الكهرباء متفاوت بين مختلف ساعات النهار . من هنا مشكلة الساعات الجوفاء والساعات العادية وساعات الذروه ومن هنا مشكلة القيمة الفائدة وتسلسل الحاجات الواجب تلبيتها .

دون التوسع اكثر من ذلك يظهر جليا مما تقدم ان المهمة التى كلفت بها اللجنة لا تساعد على حل المشكلة .

ج ــ غير مجدية ، لان العناصر التى على اللجنة ايجادها ليس من شأنها ــ ولو كانت مجموعة ــ ان تجد الحل اللازمة لان المشكلة ليست في سعر الكلفة بل في تحديد السعر الواجب ان يستند الى :

اولا ــ سياسة عامة في توزيع الطاقة الكهربائية والمبادىء التي تملي هذه السياسة .

ــ الى خبراء يجب ان يعملوا في نطاق هذه المبادىء وحسب التوجيهات العملية الناجمة عنها .

فالمهام التي كلفت بها اللجنة ليس من اختصاصها . وهذه المعلومات اذا افترضنا امكان جمعها ليس من شأنها ان تحل الازمة .

مجلس اعلى للطاقة الكهربائية

فنحن مع احترامنا البليغ لاعضاء اللجنة المذكورة نرى من الواجب المطالبة بتأليف مجلس اعلى للطاقة الكهربائية في لبنان يضم ممثلي كل غرف الهيئات المهنية في لبنان ، وممثلا للدولة وكل ذلك تحت رئاسة صناعي كبير ينتدبه زملاؤه نظرا لكون الصناعة هي اكثر الهيئات علاقة بهذه القضية .

هذا المجلس يقترح على وزيري الاقتصاد الوطني والاشغال العامةالسياسة الكهربائية الواجب التمشي عليها .

يظهر مما تقدم ان القضية ليست قضيةخلاف يجب ازالته قائم بين شركة الكهرباء وزبائنها بل قضية سياسية اقتصادية يجب حلها .

وبعد اقرار هذه السياسة الواجب التمشي عليها ، يصبح ممكنا العودة الى شركة الكهرباء فيقترح عليها التسليم بهذه السياسة وتنفيذها ، وفي حال تمنعها ، تتخذ التدابير اللازمة التي توحيها مصلحة البلاد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

موريس الجميل

نشرت في جريدة العمل بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٢ عدد ١٧٥٥

CONNAISSEZ-VOUS LE POTENTIEL ÉCONOMIQUE DU LIBAN ?

Non ! Ce potentiel est inconnu et il le restera si nous continuons de nous fier à ceux qui, ayant la charge de nos destinées, ne croient pas aux ressources de ce pays parce qu'ils ne les connaissent pas.

Nous pouvons installer au Liban une **énergie hydro-thermo-électrique de 6.000.000.000 de chevaux/h.**

Et nous avons de l'eau pour irriguer tout le territoire.

dans

La planification intégrale des eaux libanaises

Maurice Gemayel nous donne la clef de la situation.

Ce projet de planification représente :

- **pour 1.400.000 Libanais,** l'eau potable assurée et tout le confort que permet l'électricité,
- **pour le Tourisme et la Villégiature,** des perspectives insoupçonnées,
- **pour l'Agriculteur,** la possibilité de valoriser toutes ses terres jusqu'à plus de 1.300 mètres d'altitude,
- **pour l'Industriel,** la perspective de réduire ses prix de revient en réduisant le prix de la force motrice, et l'élargissement de son marché intérieur et extérieur.

- **pour le Commerçant,** de nouvelles perspectives d'échanges grâce au développement de la production et au relèvement du standard de vie des masses,

- **pour l'Importateur des machines et d'appareils électriques,** la possibilité de vendre à tous les Libanais, sur tout le territoire les appareils les plus compliqués, les plus modernes,

- **pour les Sociétés de pétrole,** la possibilité de vendre dans tous les pays arabes la houille noire liquide sous sa forme énergitique idéale : l'électricité.

Le Liban est le Château d'eau de l'Orient arabe

La Planification intégrale des eaux Libanaises

Désigne à chaque Libanais

un objectif de combat

الخطاب الذي القي في الدامور يوم الاحد في ٣ شباط سنة ١٩٥٨

في نـــدوة القسم الكتائبي

المدرسة مستشفى الامة

ورثنا بالنتيجة

اربعمائة سنة من عهد عثماني رجعي.

ومائة وخمسين سنة خلافا اوروبيا فعالا حول مشكلة الشرق .

وخمسا وعشرين سنة عهدا انتدابيا استعماريا .

١) افقرت البلاد من امكانية استعمال مواهب اهليها وثـــروة طبيعية غنية .

٢) اتعست شعبا طيبا متآخيا آمنا .

٣) افسدت امة مسالمة نشيطة زكية . فقسمتها الى طوائف وشيعا وقبائل من جهة ، ووزعتها دساكر وضيعا ومناطق مستقلة بعضها عـن البعض الاخر من جهة اخرى .

وعندما استقلت البلاد وجدت البلاد نفسها موبوءة بالامراض السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كانت بمثابة تلقيح لها لامتداد الحكم الاجنبي على الرغم من الاستقلال .

فالواجب الاول هو انه غداة يوم الاستقلال كان يجب معالجـــة امراض الامة والسعي لاعادة توحيد الامة بعد تجزءتها الموروثة من الاجنبي وجعل عناصرها يتفهم بعضها البعض الاخر كي تتضامن في وحدة حقيقية طبيعية وليس ضمن اطار وحدة اصطناعية اسمية لعناصر متخاصمة متعادية .

فبدلا من ذلك تلهى حكامها اللبنانيون ولا نقول الوطنيين بالتلـذذ بالسلطان متابعين نفس الطرق التي كان يتبعها المحتل ولجأوا الـى ذات الاساليب لتوطيد استغلالهم لامكانيات السلطة .

ومن هذه الاساليب البغضية تفهمهم قضية المدرسة تفهما معاكسا معاديا الى توطيد دعائم الامة فجعلوا من المدرسة فبركة للطائفية البغضية وللتعليم السطحي وللتربية المفرقة العدائية .

فعززوا المرض بواسطتها وجعلوا منها ينبوع الجراثيم التي تتخبط البلاد بها .

لذلك نرى الصعوبات تتعاقب امام كل حركة تهدف الى وضع تفهم حقيقي الى مهمة المدرسة دون حصر هذه المهمة بوظيفة التعليم والتربية بل بتوسيع الافق الى جعل المدرسة في الاونة الحالية مستشفى كبيرا لتطبيب الامة من امراضها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وادخالها في طور النقاهة ومن ثم تقويتها بجميع الوسائل حتى بعد التغلب على الضعف الناتج عن المرض الطويل تتمكن من احتلال المرتبة التي نتمناها الى بلادنا .

اذا نحن الان والحالة هذه والارث كما تعلمون والامراض كما تشعرون بها امام تحديدين للمدرسة . فاما ان تكون المدرسة ينبوع الفساد ، واما ان تكون مستشفى الامة .

فعليك ايها اللبناني ان تختار بين هاتين المدرستين ـ المدرسة العثمانية الرجعية ونتائجها ، والمدرسة العصرية العلمية ونتائجها .

نشرت في جريدة العمل بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٥٨ عدد ٣٦٤١

ونشرت في جريدة التلغراف بتاريخ ٢٨ شباط

خطاب القي في ٣٠ نيسان ١٩٥٨

في حفلة الكتائب اللبنانية بمناسبة اول ايار

عاملا منـاجم
فاعلان
مستف
عامل بناء
عامل نجارة
عامل في مصنع برانيط
ميكانيسيان على قاطرة سكة حديد
عامل مطبعة

لاتستغربوا فهذه القائمة المؤلفة من عشرة عمال عاديين هـي لائحـة احـدى الوزارات الاوسترالية طيلة ٥٢ عاما شكلت في اوستراليا ١٤ وزارة كان تسعةمنها برئاسة احد العمال او الاشخاص المنتمين الى طبقة عمالية .

او تظنون ان هذه الوزارات قد اخفقت في رسالتها وعملها ؟؟ ... لا ... لا ... وهكذا فان اوستراليا احسن البلاد حكما لان وزراءها يأتون عمالا ليعملوا لا زعماء ليحفظوا زعامتهم بشتى الوسائل .

ان الاعتقاد السائد في بلادنا والقائل بأن الحكم مهنة وان منصبه محصور ومحتكر وان الاسماء المتعاقبة في رؤوس العامة هي وحدها الجديرة بادارة الدفة ... ان هذا الاعتقادهو الذي يشكل بنظري فرام الحكم أي المانع عن السـير الى الامـام .

ان هذا الاعتقاد المتأصل في نفوس الناس والذي يغذيه ويستغله رجـال همهم شهوة الزعامة الجوفاء والتربع على الكرسي الزائل قد منع عن البـلاد التطور وحليفه التقدم فكانت النتيجة لا ازدهار ولا طمأنينة كما نفهم نحـن معنى الازدهار والطمأنينة .

نعود الى اوستراليا فنجد ان مهنة العامل هي اختصاص وليست انتماء الى طبقة اجتماعية معينة فهو اثناء عمله اختصاصي يؤدي دوره في مجتمعه ... اما خارج العمل فهو مواطن كامل ... لا فرق هناك بين زبال وطبيب او مهندس

في عرف المجتمع والدولة من حيث الخدمة العامة لان كليهما ضروري واختصاصي فالديموقراطية الصحيحة هي التي تستثمر من على رأسها لصالحها أي لصالح البلاد والشعب ، لا ان تكون مستثمرة من قوادها لمصلحتهم الشخصية والذاتية .

لقد قال هنريك ابسن : ان واجب الديمقراطية الاكبر هو ان تجعل من المواطن ارستقراطيا سعيدا .

عندما تحدث Roger Loubère عن اوستراليا ، نهض احد المستمعين قائلا : عفوا يا سيدي هل افهم منك بانك تتحدث عن اوستراليا وليس عن جنة الفردوس كما يتبادر الى الذهن.

اما في لبنان فاننا نتلهى بأمور ثانوية ، امور تعتبر نتيجة حتمية لخطوات وسائلية ضرورة ، اننا نطالب بهذه النتيجة مهملين المطالبة بالوسائل التي تؤدي اليها .

اما انا فانني اطالب بتحقيق مخطط واضح : اطالب بزيادة الانتاج لا تمكن من زيادة الاجور ، اطالب بزيادة فعالية العمل لاخفف ساعات العمل ، اطالب بادخال الفن والتكنيك لاسهل الراحة الجسدية .

هذا هو المخطط الواجب اتباعه والمناداة بتحقيقه لزيادة القيمة الفكرية للعامل قبل زيادة القيمة العضلية ... وعندئذ نكون قد وضعنا الوسائل الفعالة والحلول الصحيحة التي تؤدي الى زيادة الاجور وتخفيض ساعات العمل وتأمين الرفاهية الجسدية والفكرية للعامل البائس في لبنان .

ان عيد العمال يجب ان يكون جسرا لتحرير الانسان من عبودية العمل وثقله واجهاده . اننا نرمي الى تحسين طريقة العمل واستخدام وسائله السريعة المنتجة والمثمرة بدلا من الوسائل الشاقة المضنية .

اما فعالية العمل التي عنيتها فهي ان ننتج اكثر بجهد مماثل او ان نعطي انتاجا مماثلا بمجهود اقل على ان نعمل لنصل الى اعطاء انتاج اضخم واكبر بمجهود اقل ارهاقا واكثر رفاهية .

وهاكم مثل بحار Le Batelier de la Volga كما يرويه التاريخ :

كانت السلطات تأتي بعدد وافر من البشر وتربط بعضه ببعض بواسطة حبال قاسية متينة ليجروا مركبا ضخما عبر نهر الفولكا ... ولتأمين السرعة كانت السياط تنهال عليهم بضراوة ... ان زيادة اجورهم لا تخفف عنهم شيئا

ولا تعيد اليهم صفتهم الانسانية .

وعندما جاء العلم واهدى الى ذلك المركب محركا يسيره تمكن الانسان بشخص واحد وهو يتمتع بحريته وانسانيته ان يفتح ويغلق بعض الصمامات فيسير المركب متهاديا معتزا بالانسان الجديد الحقيقي وهكذا صار عدد ضئيل من العمال البشر يؤدي بجمهور قليل وقليل جدا انتاجا اضخم مما كان يؤديه اولئك العبيد البؤساء تحت سياط الجلاد .

وانني اغتنم هذه الفرصة لالقي معكم نظرة على عنصر واحد من عناصر الاقتصاد في لبنان وقد نتكلم في مناسبات اخرى عن بقية العناصر .

فاذا اخذنا مثلا من الخدمات العامة قضية الطيران المدني لكانت امامنا حقائق هائلة :

في عام ١٩٥٦ كانت مداخيل الدولة من مطار بيروت الدولي ٢،٩٣٢،٤٢١ ليرة لبنانية ... اما مصادر هذه المداخيل فهي كما يأتي :

رسوم هبوط وايواء وانوار	١،٢٠٢،٧٧٣ ليرة لبنانية
ايجارات عنابر ومكاتب وساحات	٦٣٨،١٤٥ ليرة لبنانية
اجور برقيات	١،٠٦٦،٢٩٢ ليرة لبنانية
رسوم مختلفة	٢٥،٢١١ ، ليرة لبنانية
المجموع	**٢،٩٣٢،٤٢١ ليرة لبنانية**

يضاف الى هذه المداخيل : رسوم غير مباشرة محصلة للخزينة : ١٤،٦١٧،٨٧٠ ليرة لبنانية .

فيكون مجموع المداخيل الى الخزينة : ١٧،٥٥٠،٢٩١ ليرة لبنانية

أي ان هذا الدخل كان بنسبة عشر ميزانية الدولة عام ١٩٥٦

مع العلم بان الدخل القومي في الثروة العامة كان : ٨٠،١٩٤،٧١٠ ل.ل.

ومع العلم ايضا بأن هذا المطار يشغل في مختلف الدوائر والمصالح التابعة له وللشركات (٧١٧٠) شخص يعيلون عائلاتهم المؤلفة من : ٣٥،٨٥٠ نسمة .

انها ارقام رسمية اذاعتها الدولة بواسطة مديرية الطيران المدني اللبناني في نشرة الفصل الاخير لعام ١٩٥٧ .

فاذا كان الوضع كما نرى كان الدخل المباشر الى الخزينة عشر ميزانيتها

فاذا ما عملنا على تحسين العمل وتطويره وفقا للوسائل التكنيكية والعلمية زادت بصورة حتمية وآلية المداخيل الى الخزينة بطريقة تؤمن اكثر الموارد للخزينة لتسديد الميزانية وهكذا تتحسن حالة العامل واجوره وتنمو اليد العاملة بازدياد النشاط والانتاج .

فالى مثل هذه الامور الحيوية ندعو العمال ... الى المطالبة بتحقيق الوسائل التي تؤدي الى المطاليب التي نسمعها في هذه الاونة ، وندعوهم الى تحقيق العلم والتكنية بزيادة الانتاج وزيادة فعالية العمل وادخال الفن والتكنيك لنتوصل عندئذ بسهولة الى زيادة الاجور وتخفيف متاعب العمل وتخفيض ساعاته وتسهيل الرفاهية الجسدية والفكرية .

٣٠نيسان ١٩٥٨

نشر في جريدة الطيار بتاريخ ٥ ايار سنة ١٩٥٨

Allocution prononcée le 15 Décembre 1957 dans la salle du Cinéma Empire à Zahlé à l'occasion de la réunion tenue par la Branche Békaa de l'Union des Familles, pour la protection de ses droits dans l'Enseignement et l'Education.

Dans un siècle où la science est devenue la principale source de richesse ;

Dans un siècle où les Etats se disputent comme principal objectif, avec le maximum d'acharnement, la primauté scientifique ;

Dans un siècle où l'enseignement et la formation constituent la vocation même d'un pays à son existence et à sa viabilité ;

Dans un siècle où le bien être physique et moral de l'homme est devenu la raison d'être de l'Etat moderne ;

Dans un siècle enfin où l'homme constitue tout à la fois et l'instrument et le but du progrès .

La définition et le classement des richesses, leur hiérarchisation par rapport à leur importance dans l'économie générale ont varié à travers les époques, aussi a-t-on désigné certains siècles par leur richesse marquante tel par exemple "l'âge des épices, l'âge du charbon"

Si aujourd'hui on était appelé à désigner par un nom l'époque que nous vivons, elle pourrait probablement mériter le nom de "l'âge des cerveaux", comme en fait foi le bruit qui bourdonne à nos oreilles concernant les possibilités interplanétaires oeuvre exclusive des savants, que Churchill, stupéfait par leurs exploits scientifiques de la dernière guerre, avait fini par désigner sous l'appellation de sorciers.

Cette constatation à elle seule constitue au point de vue "Liban" une révolution qui doit être très grosse de conséquences, à condition toutefois qu'on le veuille bien.

En effet jusqu'ici le Liban, regardé à travers l'optique et les étalons en honneur au XIX siècle, était considéré comme un pays:

1°) privé de ressources naturelles (à tort d'ailleurs),

2°) trop petit pour prétendre asseoir une économie propre, viable en dehors de la mendicité, notamment de l'assistance des libanais d'outre mer.

Par les révélations de la science et les possibilités illimitées qu'elle recèle encore dans le fond de ses secrets, le Liban, grâce à l'intelligence innée de ses enfants et à leur aptitude "à savoir" lorsqu'ils en ont les moyens, devient relativement un des pays les plus riches dans la principale ressource des temps modernes à savoir le "potentiel cerveau".

En outre ce pays, quant à ses possibilités d'ordre matériel, comprimé jusqu'ici dans l'étroitesse de ses limites, devient du jour au lendemain un pays très grand, aucune frontière physique ne pouvant constituer un obstacle sur le chemin de la production des cerveaux, renversant là encore et également dans le domaine matériel les tenants des conceptions basées sur les données du XIX siècle définitivement périmées.

Or pour profiter de ces vérités élémentaires où en sommes-nous ?

Liban que faites-vous ?

Et surtout où en sommes-nous par rapport à ce qui se fait ailleurs dans ce domaine ?

Ne regardons pas les chiffres que je vais citer dans l'absolu mais en tenant compte des proportions et des relativités.

Budget Libanais de l'Education Nationale et des Beaux Arts.

Année	1952	10.986.400 L.L.
»	1953	13.491.600 »
»	1954	15.630.200 »
»	1955	
»	1956	19.000.000 »
»	1957	22.330.999 »

Sur un Budget Général pour l'Année 1957 de 170.000.000 L.L.

Alors que en :

France 20 °₀
Belgique 1 milliard sur 57
Angleterre 500 millions Sterlings sur 4562 Sterling

Dans le domaine fondamental de la production des savants voyons les chiffres que révèlent non seulement la compétition croissante entre certaines des principales nations qui se disputent la direction de notre monde mais aussi et surtout l'importance de la science et de sa base, l'enseignement.

Et tout d'abord les Etats Unis. Pour l'année 1956 la partie de leur budget affectée à la production de savants a atteint 4 milliards et demi de dollars, avec prévision de 5 milliards 250 millions de dollars pour 1960 et six milliards 600 millions de dollars pour 1965.

Quant à l'URSS le budget simplement avoué pour le même but en 1956 s'élève à 3 milliards et demi de dollars environ.

Les Anglais eux pour l'année 1953-1954 dépensaient en tant que gouvernement et indépendamment des sociétés privées et universités 226 millions de Livres Sterlings et la France atteignait malgré la dette qu'elle supporte 11 milliards de Francs environ.

Je vous avoue Cher Auditoire, que les chiffres que je viens de citer, nous rendent rêveurs à l'Union des Familles, directement responsables de l'avenir des générations montantes, dont on ne se préocupe hélas à l'échelon des responsables, que dans la limite de conceptions surannées dans un monde précipité à toute vitesse dans un futur prestigieux dans lequel le Liban doit pouvoir jouer un rôle, si modeste soit-il, en vue de la prospérité et de la sécurité de nos enfants et de leurs familles.

Maintenant que je vous ai montré l'importance du point de vue matériel de l'enseignement considéré de nos jours comme la source de la richesse, permettez-moi de vous dire pourquoi nous, les parents, nous les familles tenons à choisir le distributeur du savoir à nos enfants.

On rapporte qu'un prince français, dernier de sa lignée menait une vie de célibataire endurci qui menaçait de mettre un terme final à son illustre famille. Aussi cette dernière assiégeait le Cardinal primat des Gaulles pour l'aider à forcer le prince à fonder un foyer et le Cardinal par conviction et par amitié essayait de son mieux de le convaincre chaque fois que l'occasion se présentait. Un jour le prince faisant irruption dans le bureau de son Eminence lui annonçait triomphalement qu'il avait décidé de se marier croyant ainsi combler ses voeux. Mais il s'aperçut que le prélat demeurait impassible, alors mi-vexé, mi abasourdi, il se mit à citer les qualités de sa future, beauté, intelligence, goût, raffinement, richesse, famille et il s'aperçut qu'à chaque énumération le Cardinal inscrivait un zéro, à côté de l'autre et ainsi de suite. Le Prince alors presque à bout de nerf interpelle son interlocuteur et lui lance: " enfin vous m'avez assailli, vous m'avez poursuivi sans relâche, vous m'avez excédé pour me forcer la main et m'astreindre à me marier et maintenant que je vous annonce une nouvelle que je supposais vous combler de joie, vous alignez des zéros. Que signifie cette attitude ? auriez-vous été converti au régime du célibat dans le monde ? Auriez-vous changé d'avis à mon sujet ? Ou estimez-vous que je ne mérite pas une telle fiancée ? Mon fils lui retorqua le vieillard, j'ai une question à vous poser, et moralement comment est-elle votre perle ? Eh ! Monseigneur elle est parfaite. Alors pour toute réponse son Eminence le Cardinal Primat des Gaulles fit précéder tous ces zéros par un "Un" sans lequel toutes les autres qualités énumérées seraient demeurées des zéros.

Et c'est pourquoi, Cher Auditoire, toutes les perspectives de richesses que proposent la science moderne à nos enfants nous voulons qu'elles leur soient données comme nous l'entendons, comme l'entendait le Primat des Gaulles.

Al-Amal - 29 Septembre 1957

للمؤلف

في السلسلة : تقويم لبنان : تصاميم وبرامج

ظهر الجزء الاول : ١ ـ التصميم الشامل للمياه اللبنانية

٢ ـ التصميم الشامل للمياه اللبنانية «مياه بيروت»
(مشروع البير نقاش)

الجزء الثاني : مقتطعات من «تصميم الانتاج» ـ الزراعة والصناعة ـ
— مبدأ سياسة الطاقة
— مبدأ تعرفة الطاقة

الجزء الثالث : مقتطعات من «تصميم التجارة»
— المركز الدائم للعلاقات التجارية الدولية
— جغرافية ودعوة بلد
— ثلاث وجوه لبنان
— مبدأ نظام للاقتصاد مكيفاً ومتماشياً مع تحرك الظروف

الجزء الرابع : مقتطعات من تصميم السياحة والاصطياف والتجميل
رحلات للطلاب

الجزء الخامس: مقتطعات من «تصميم النقد والاعتماد والتسليف»
— الجمهور والمصارف
— درس قانون شركات الضمان العاملة في لبنان

الجزء السادس: مقتطعات من «تصميم المواصلات والنقليات»
— النفق : بيروت ـ البقاع
— التجهيز المصمم لنهر بيروت
— حل مشكلة النقل المشترك (داخل المدن)
— امكانات البقاع
— التصميم التجهيزي المركب :

١ ـ الجهة الشرقية الغربية (بواسطة لبنان الشمالي) :
البحر الابيض المتوسط ـ المحيط الهادي
٢ ـ الجهة الجنوبية
الشبكة المصممة : الخليج الفارسي ـ البحر الابيض المتوسط :
طرقات ـ سكك حديد ـ انابيب مياه ـ غاز طبيعي
نفط (لبنان ، سوريا ، الاردن ، المملكة العربية)

الجزء السابع : مقتطعات من « تصميم العنصر البشري »
١ ـ مبادىء التوازن بين امكانات العنصر البشري
ومقتضيات البلاد الاقتصادية

٢ – الضحية الحقيقية

٣ – مقارنة بين الموازنات في التربية الوطنية وانتاج العلماء

الجزء الثامن : مقتطعات من « اعادة تنظيم الادارة »
ـ الناس على دين ملوكهم وكما تكونون يولى عليكم

ـ تنظيم الامة : الاصلاح الاساسي للدولة

ـ فن الوظيفة العامة

ـ طرابلس واللامركزية

ـ تكوين الامة اللبنانية

تتمة للمؤلف

الجزء التاسع : مقتطفات من « تضامن الشرق العربي » مشروعات الانماء
والتعمير في الجمهورية اللبنانية المرتكزة على مشروع انماء
موارد المياه في لبنان

– التصميم التجهيزي المركب

١ – الجهة الشرقية الغربية (بواسطة لبنان الشمالي) :
« البحر الابيض المتوسط – المحيط الهادي »

٢ – الجهة الجنوبية :
الشبكة المصممة: الخليج الفارسي – البحر الابيض المتوسط :
طرقات ، سكك حديد ، انابيب مياه ، غاز طبيعي
نفط (لبنان ، سوريا ، الاردن ، المملكة العربية)

سيظهر : الجزء الثاني : تصميم الانتاج : ا – الزراعة ب – الصناعة
الجزء الثالث : تصميم التجارة
الجزء الرابع : تصميم السياحة والاصطياف والتجميل
الجزء الخامس : تصميم النقد والاعتماد والتسليف
الجزء السادس: تصميم المواصلات والنقليات
الجزء السابع : تصميم العنصر البشري
الجزء الثامن : اعادة تنظيم الادارة (نتيجة التصاميم في مختلف حقول النشاط الوطني)
الجزء التاسع : تصميم لتضامن اقتصادي في الشرق العربي

ظهر : ١ الدعاية
٢ البنك « بيلوت »
٣ تصميم طرق المواصلات لجمهورية ليبريا
٤ توجيهات لانشاء ا – نقد وطني ب – مصرف وطني
ج – سياسة مالية في جمهورية ليبريا
٥ عمان الجديدة
٦ الشركة الملكية السعودية للدراسات : مشروع الامير طلال ال سعود

محتويات الكراس

بحسب ورودها

١ يا ضحايا بلادي خطاب القي في عيد العمال في الكتائب اللبنانية سنة ١٩٥٤

٢ الضحية خطاب القي في مهرجان طرابلس لاتحاد العائلات سنة ١٩٥٧

٣ خطاب القي في مهرجان الكتائب لسنة ١٩٥٤

٤ القضية الكهربائية في لبنان حديث القي في ١٨ شباط ١٩٥٥ من محطة الاذاعة اللبنانية

٥ Consultation donnée par Me. Maurice Gemayel au Syndicat des Propriétaires des fabriques de Tissage mécanique au Liban sur le Problème de l'Energie Electrique

٦ Consultation donnée à l'Association des Industriels

٧ « الاخطبوط » خطاب القي في احتفال الكتائب اللبنانية بعيد العمال ١٩٥٧

٨ On ne nait pas citoyen
Interview donnée par Me. Maurice Gemayel à la Revue du Liban 1958

٩ اغنياء يفقرهم الوهم والجهل والكسل خطاب القي بعيد العمال ١٩٥٣

١٠ خطاب القي في صور بمناسبة الحفلة التذكارية لتأسيس قسم صور ١٩٥٨

١١ « التقليد » خطاب القي بعيد الكتائب اللبنانية ١٩٥٣

١٢ الازمة الحقيقية للكهرباء استشارة وجهت الى نقابة مصانع النسيج ١٩٥٢

١٣ المدرسة مستشفى الامة خطاب القي في الدامور ١٩٥٨

١٤ خطاب القي في ٣٠ نيسان ١٩٥٨ في حفلة الكتائب اللبنانية بعيد العمال

١٥ Allocution prononcée le 15/12/57 à Zahlé à la Réunion de l'Union des Familles

DATE DUE

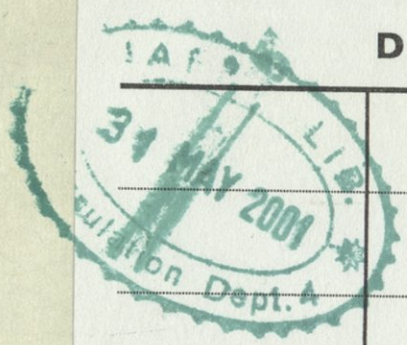
LIB.
31 MAY 2001
Circulation Dept. 4

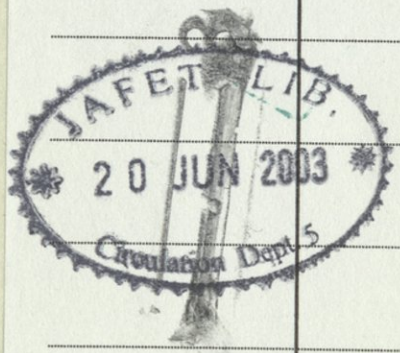
JAFET LIB.
20 JUN 2003
Circulation Dept. 5

الجميل ،موريس
مجموعة من خطب ومقالات لموريس ال
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01038359

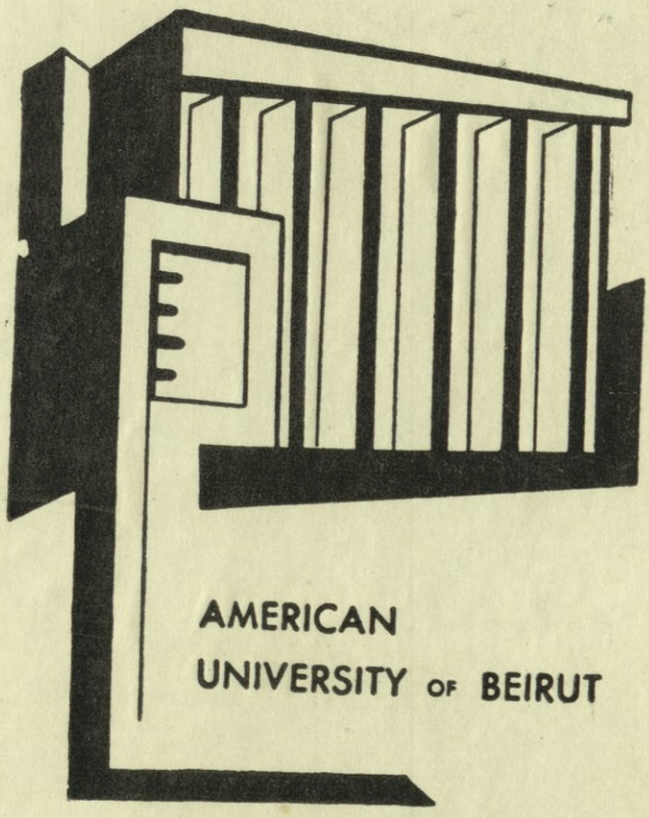

CA
320.95692
G322tqA